وجيه كوثراني

إشكالية الدولة والطائفة والمنهج في كتابات تاريخية لبنانية

من لبنان الملجأ إلى "بيوت العناكب"



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

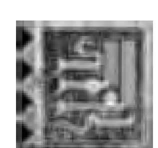
إشكالية الدولة والطائفة والمنهج
في كتابات تاريخية لبنانية
من لبنان الملجأ إلى «بيوت العناكب»

إشكالية الدولة والطائفة والمنهج

في كتابات تاريخية لبنانية

من لبنان الملجأ إلى «بيوت العناكب»

وجيه كوثراني



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

كوثراني، وجيه

إشكالية الدولة والطائفة والمنهج في كتابات تاريخية لبنانية : من لبنان الملجأ إلى «بيوت العناكب» / وجيه كوثراني.

102 ص. ؛ 21 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 83 - 91) وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2931-3

1. لبنان - تاريخ - العصر العثماني، 1545-1920. 2. لبنان - تاريخ - القرن 20. 3. الدولة - لبنان. 4. المارونية - الجوانب السياسية - لبنان - تاريخ. 5. الطائفية - لبنان - تاريخ. 6. القومية العربية. 7. المؤرخون اللبنانيون. أ. العنوان.

956.92034

العنوان بالإنكليزية

Problematic of State, Confession and Method in the Lebanese Historical Writings: From Lebanon the Refuge, to Lebanon the «Cobweb»

by Wajih Kawtharani

الناشـر



المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 0097444199777 فاكس: 0097444831651
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 00961 1 991837 8 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، شباط/ فبراير 2014

المحتويات

«كان الجبل يفتح صدره لكل من ينتفض في وجه طغيان الباشوات، حتى أصبح آخر ملجأ للاستقلال (..) ذلك أن أمراء محليين ثبتوا فيه بين نجاح وفشل نوعًا من الاستقلال حيال السلطة المركزية (...)».

هنري لامنس

«في البداية لا بد من حملة تنظيف عامة في بيوت العناكب المنسوجة داخل البنى الطائفية والمذهبية المختلفة في البلاد لإزالة الأحكام المُسبقة المضادة المتعلقة بماضي لبنان وماضي العرب».

كمال الصليبي

العنكبوت النونو طلع على السطح

شتت الدنيا نزلتو تحت

طلعت الشمس ونشفت المي

العنكبوت النونو رجع طلع فوق

أغنية شعبية للأطفال

مدخل

انهيار العثمانية والبحث عن الدولة - البديل و«تاريخها»

إذا كانت الكتابة التاريخية العربية المعاصرة قد اتخذت من ناحية الشكل الأساليب التقنية الأكاديمية في الصوغ والتوثيق ووضع الهوامش، فإنها على صعيد المفاهيم التي تحملها أو تحرّكها من الداخل، اتخذت في غالبيتها مضامين نبعت من التيارات الفكرية السياسية الفاعلة في التاريخ العربي المعاصر، وبالتحديد التيارات القومية التي نشأت أثناء عملية البحث عن الدولة، خلال انهيار الدولة العثمانية أو بعده. برزت في هذا السياق مشاريع دول وبرامج وحدات واتحادات وصراعات ما بين قوى اجتماعية سياسية متباينة. واختلفت تلك البرامج والمشاريع في منظورها للدولة والأمة، وفي تفصيل حدود الدولة وتحديد مضمون الأمة. فهي أمة تتماثل مع إقليم جماعة وخصوصيتها بالنسبة إلى البعض، أو مع وحدة مجتمعية تاريخية جغرافية أوسع عند البعض الآخر، أو مع وحدة ثقافية - لغوية، أو مع وحدة حضارية عالمية أشمل يحدّدها الانتماء إلى الإسلام كدين شمولي تتمحور تمثّلاته واجتهاداته حول الشريعة أو «الهوية الحضارية».

هذه الاتجاهات التي ينبغي ملاحظة تداخلها في كثير من الأحيان، غلبت إلى حد كبير اتجاهات الكتابة التاريخية العربية في تناولها للعهد العثماني. فباستثناء القليل من الكتابات العربية التي تناولت هذا العهد على قاعدة قراءة الوثائق والأصول، ومن دون تدخل كبير من الأيديولوجيا السياسية، فإن معظم الكتابات، ولا سيما تلك التي رافقت عملية انهيار الدولة العثمانية وتزامنت مع رسم خطوط مناطق النفوذ وتأسيس الدول في المشرق العربي، عبّرت عن نزعات قومية، هي وليدة الأمر الواقع المستجد في المجال السياسي الذي تولّد من الصراع العالمي في مرحلة الانتقال من «السيطرة التركية» إلى السيطرة الغربية المباشرة.

كانت النزعة القومية أبرز النزعات في هذا المجال السياسي، وهي نزعة اتخذت في المشرق (بسبب تعددية التركيب السكاني والطائفي فيه، ودافع التوحيد القومي لمجتمع تعدّدي لدى النخبة، وبسبب ما حملته نخبة المثقفين فيه من تجربة قاسية مع المركزية العثمانية وحركة التتريك)، طابعًا معاديًا للتاريخ العثماني، وذلك انطلاقًا من تصوير الحكم التركي سببًا للانحطاط في التاريخ العربي، ومصدرًا للاستبداد وكل أشكال التخلّف التي يُعانيها الحاضر.

من هنا كان إغفال هذا التاريخ وإهماله، أو التصدّي له من موقع البحث فيه عن معالم يتمّ من خلالها إدخال التاريخ العربي في مسار «التاريخ الأوروبي»، وذلك على أساس رؤية يتماثل فيها

المظهر الحضاري في التاريخ العثماني مع تاريخ القرون الوسطى الأوروبي[1]، أو معالجته على أساس تطوّر أنماط الإنتاج، وذلك وفقًا لاعتبار الدولة العثمانية دولة إقطاعية، أو دولة نمط إنتاج آسيوي واستبداد شرقي[2].

هنا لا بد من الاستدراك بأن طرح موضوع الكتابة التاريخية العربية في إطار تأثير الفكر القومي في النظرة إلى التاريخ العثماني يشتمل على تعددية واسعة في أشكال التمثّلات القومية في الأقطار العربية، وعلى نماذج كثيرة من الكتابات التي تنعكس فيها إما صورة النزعة القومية لأيديولوجيا العروبة، وإما صورة النزعة القطرية القومية (مصرية - فرعونية، لبنانية - فينيقية، سورية - أشورية)، وهي تعدّدية وكثرة يصعب حصرها هنا بأمثلة ونماذج.

---

(1) يُلاحظ الدكتور قسطنطين زريق هذه الظاهرة في التأريخ العربي ذي المنهج القومي فيقول: «... فكثيرون منا مثلًا يبدأون درس التاريخ العربي بالجاهلية ويتابعون مجراه تحت حكم الخلفاء في الحجاز والشام وبغداد ومصر والأندلس حتى سقوط بغداد في أيدي التتر أو زوال مُلك أبي عبد الله في غرناطة، ثم يقفزون متخطين قرونًا عديدة إلى عصر النهضة الحديثة». انظر: قسطنطين زريق، نحن والتاريخ: مطالب وتساؤلات في صناعة التأريخ وصنع التاريخ، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين، 1963)، ص 36، وسعيد عاشور، «المجتمع الشامي في العصر العثماني بين العصور الوسطى والعصور الحديثة،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، دمشق، 27/ 11/ 1978 - 3/ 12/ 1978.

(2) قارن تطبيقًا لبنانيًا لهذه الوجهة في: وضاح شرارة، في أصول لبنان الطائفي خط اليمين الجماهيري (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ومسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، 1697-1861، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981).

لذلك سـنكتفي في هذه الدراسـة بنموذج قطْري واحد، هو لبنان، نرصد فيه اتجاهات الكتابـة التاريخية اللبنانية المعاصرة في تناولها العهـد العثماني، منطلقين من أمثلة ونصـوص مختارة، ومحاولين كشـف علاقة هذه الأخيرة بنشـأة «الدولة المحدثة» وتشكّلها منذ مطلع القرن العشرين، وفي وضع اجتماعي وسكاني يتسم بالتعددية المذهبية والدينية(*).

(*) أعدت الفصـول الأربعة الأولى من هذه الدراسـة، بدءًا مـن العام 1985، وقدمت تباعًا في ندوات متخصصة، انظر للمؤلف: الذاكرة والتاريخ في القرن العشـرين الطويل: دراسات في البحث والبحث التاريخي (بيروت: دار الطليعة، 2000).

أولًا: التأريخ الماروني «المستقطب»

1 - نظرية «الجبل - الملجأ»: لامنس وجواد بولس

رافق تشكّلَ الدولة منذ ذلك الحين (تشكّلها كوجهة أيديولوجية وبنية مؤسسية) جهدٌ في الكتابة التاريخية يستهدف كتابة تاريخ افتراضي يدعم الظاهرة الجديدة (الدولة الحديثة) بأيديولوجيا تاريخية للكيان القومي تُنتقى من مرحلة تاريخية ملائمة لطبيعة الدولة ودورها ولمصالح القوى الاجتماعية الغالبة فيها. هذا الجهد يصل مع المؤرخ اللبناني جواد بولس إلى القول: «لبنان دولة فتية، انبعثت منذ زمن يسير إلى حياة الاستقلال. ومع هذا فهي من أقدم البلدان في العالم، إذ ولدت في التاريخ منذ نهاية الألف الرابع ق. م. في الوقت ذاته الذي ولدت فيه مصر ما قبل الفراعنة ودولة أرض الرافدين السورية».

ويضيف: «منذ فجر التاريخ وطوال التطوّر المتوالي عبر الألوف الماضية، تميّز سكان لبنان (من كنعانيين وفينيقيين) بذاتية جماعية قوية ذات صفات نفسية خاصة، وذات رسالة بجوهرها تجارية بحرية وثقافية تربطها جميعًا في خطوطها العامة قربى وثيقة بخصائص اللبنانيين الحاليين»[3].

---

(3) جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، ط 2 منقحة ومصححة من المؤلف (بيروت: مؤسسة بدران وشركاه، 1973)، ص 412.

هذه النظـرة التي تحاول أن تـرى في تبرير الدولة الناشـئة استمراريةً لهوية قومية امتدت آلاف السـنين ميّزت بشكل أساس الكتابـة التاريخية اللبنانيـة - المارونية التي ارتبطـت بصورة ما بالحركة المطلبية السياسـية التأسيسـية التي قامـت خلال العقد الثاني من القرن العشـرين، أي فـي المرحلة التـي طُرحت فيها مشـاريع حسـم مصير الدولـة العثمانيـة والبدائـل الممكنة لها (1908 - 1920).

لماذا نعود إلى هذه المرحلة بالتحديد؟

الواقـع أن النتاج التاريخـي لهذه المرحلة، وقـد ترافق مع التبرير الأيديولوجـي للحركة المطلبية المحليـة في الجبل، وفي أوسـاط الجوالي في الخارج (العرائض والمذكرات والنشـرات الإعلامية)، يشّـكل محطة أولى في مسـار صوغ صورة تاريخية معيّنة للعهود الإسـلامية في تاريخ المنطقة، ومـن جملتها العهد العثماني.

هذه الصـورة ترافقت مع رفـع مطالب إلى الـدول الكبرى (1908 - 1913)، تتلخّص في توسيع حدود متصرفية جبل لبنان لتشمل سـهلًا (البقاع) ومرفأ (مدينة بيروت). وبعد الحرب الأولى وانهزام تركيا، قُدمت هذه المطالب بصيغة تأسيس دولة لبنان الكبير وضمان استقلاله تحت الوصاية الفرنسـية أو الدولية بعد أن يُضم إليه الساحل (من طرابلس إلى صور)، وجبل عامل والبقاع وعكار. وهي مناطق بُرّرت المطالبة بإعادتها إلى لبنان بواسـطة الدراسـة التاريخية للإمارة المعنية وللإمارة الشـهابية فـي العهد العثماني،

وعلى أســاس الصيغة القومية المؤسَّســة على «الحــدود الطبيعية والتاريخية»[4].

في الحقيقــة إن النتــاج التاريخي الذي نشــير إليــه في هذه المرحلة - وقد كُتب معظمه باللغة الفرنســية - يشكل قطيعة نسبية عن الكتابــات التاريخيــة المارونية العربية التــي كانت تصدر عن مؤرخين إخباريين ظهروا على امتداد القرون الثلاثة (الســابع عشر الثامن عشر والتاسع عشــر) في جبل لبنان، وأرّخوا أخبار المِلل والطوائف والمشــايخ والأعيان والرهبان على أساس جمع الأخبار ورواية السيرة ونقل المشاهدة بأسلوب يتماثل مع أسلوب الطبري وبقية الإخباريين في الحضارة الإسلامية[5].

---

(4) انظر تفصيلًا لنماذج من هذه الحركة المطلبية في: وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية - السياســية فــي جبل لبنــان والمشــرق العربــي، 1860 - 1920، ط 3 (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص 225 و236.

(5) انظر نُبذًا موجزة عن هؤلاء المؤرخين في: أحمد طربين، التاريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث: دراســة عن حركة التأليف التاريخــي في أقطار الوطن العربي (دمشق: مطبعة الانشاء، 1970)، ص 96 - 104. ويُمكن أن نذكر من هؤلاء:

- إســطفان الدويهــي (1630 - 1704) صاحب الكتب التاليــة: تاريخ الطائفة المارونية، نشــره رشيد الشــرتوني، بيروت، 1898؛ سلســلة بطاركة الطائفة المارونية، نشره رشيد الشرتوني، بيروت، 1898؛ تاريخ الأزمنة، نشره الأب فرديناند توتل، بيروت، 1951.

- يوسف ســمعان الدويهي (1687 - 1768): أصل الرهبان في لبنان، طُبع في روما، 1841.

- حيدر الشهابي (1761 - 1835): الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان. طُبعت أقســام منه في مصر عام 1900. واستُكملت هذه الأقســام بعد البحث عن مخطوطات الكتاب عام 1923. قام بنشــره وتحقيقه أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني. أُعيدت طباعته في بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1969.

على الرغم من بُعد هــذه الوجهة في التاريخ عن الأسـلوب التقني الحديـث في الصـوغ التاريخـي، فإنها تبتعـد عن هموم الأيديولوجيا السياسية التي ستتحكم في الدراسة التاريخية اللاحقة والتي تمحورت حول مسألة «الدولة المحدثة».

من هنا جاز لنـا أن نلاحظ قطيعـةً ما بين تلـك الوجهة في التأريخ الإخباري الذي يُترجم بشيء من الواقعية أوضاع العائلات والعصبيات والطوائف والشـرائح الاجتماعية فـي العهد العثماني (الأعيان، الرهبان، العلماء، الفلاحـون...)، وبين الوجهة الجديدة التي سـتهيمن في الحركة التاريخية اللبنانية انطلاقًا من دافع التبرير الأيديولوجي للواقع المستجد: الدولة اللبنانية وهمّ التغلب الطائفي فيها.

نعود إذن إلى مرحلة 1908 - 1920 لنشير إلى أن هذه المرحلة التأسيسية للكيان اللبناني كانت أيضًا تأسيسية لفكر تاريخي سيسود لاحقًا. فقد تكثفت فيها كتابات غزيرة، أكان على مسـتوى الكتّاب المحليين، أم على مستوى أصحاب المذكرات والعرائض السياسية الذين يبررون مشروعهم السياسي المُطالب به بالعودة إلى التاريخ.

فليس من قبيل الصدفة أن يتلازم في تلك الفترة الكتاب التاريخي والمذكرة السياسية. فقد صدرت خلال تلك الفترة سلسلة من الكتب التي تحمل عنوان «سـورية» أو «لبنان» والتـي كتبها كتّاب محليون باللغة الفرنسـية منهم: بولس نجيـم[6] باسم مسـتعار M. Jouplain،

---

(6) Paul Noujaim: *La Question du Liban: Etude d'histoire diplomatique et le droit international* (Paris: A. Rousseau, 1908), et 2ème éd. (Jounié, Liban: F. Biban, 1961). =

الأخوان فيليب وفريد الخازن[7]، خير الله خير الله[8]، ندرة مطران[9]، جورج سمنة[10]... إلى جانب عشرات من المذكرات والعرائض التي كانت تتدفق على وزارات خارجية الدول الكبرى قبيل الحرب الأولى وأثناءها وعلى مؤتمر الصلح في باريس بعد الحرب مباشرة[11].

تتوحّد هذه المحاولات رغم اختلافها النسبي في تحديد

= انظر في شأن بولس نجيم: Marwan Buheiry, «Bulus Nujaym and the Grand Liban Ideal, 1908-1919,» in: Marwan R. Buheiry, ed., *Intellectual Life in the Arab East, 1890-1939* (Beirut: American University of Beirut, Faculty of Arts and Sciences, 1981), pp. 62-83.

(7) Philippe Khazen, *Perpétuelle indépendance legislative et judiciaire du Liban depuis la conquete Ottomans en 1516* (Jounié, Liban: [s. n.], 1910).

(8) K. T. Khairallah, *La Syrie: Territoire, origines ethniques et politiques: Evolution: Esquissess: La Vie social et litteraire, la vie politique en Syrie et au Liban*, revue du monde musulman (Paris: Leroux, 1912).

(9) Nadra Moutran, *La Syrie de demain*, 4ème éd. (Paris: Plon, 1916).

(10) Georges Samné, *La Syrie: Avec 30 photographies et 6 cartes hors texte*, préface de Chekri Ganem (Paris: Editions Bossard, 1921).

(11) يوجد عدد كبير من هذه المذكرات في أرشيف المكتبة الشرقية في جامعة القديس يوسف في بيروت، وهي محفوظة في ملفات، منها:

- الاتحاد اللبناني في القطر المصري والمسألة اللبنانية، مصر، 1921.

- Le Liban et ses ports, Note réfutative en réponse à la décision du conseil des ministres ottomans concernant la fermeture des ports libanais. Jounié, le 8 Novembre 1909.

- Le Bequaa aux libanais! Memoire presenté aux gouvernements des grandes puissances protectrices du liban, par les conseils municipaux de la ville de Zahle et du Mont-Liban, Zahle, Mars 1913.

- Les Revendications du Liban, Mémoire de la délégation libanaise à la conférence de la Paix. Le président de la délegation libanaise: Elias Pierre Hoyek, Paris, 25 octobre 1919.

جغرافية الدولة المتوخاة حول موقف مشترك من الحكم العثماني. فهذا الأخير هو استعمار و«مرادف للمجازر والنهب والإبادة»، و«الخلاص منه هو خلاص للإنسانية»[12]، والمرحلة العثمانية في سورية هي مرحلة مظلمة ودموية «انهارت فيها الحضارة تدريجيًا واضمحلت»[13].

ما يسترعي الانتباه في معظم هذه المحاولات أن الانتماء القومي المعلن يراوح بين التشديد على «اللبنانية» والتشديد على «السورية». وكلاهما يستبعد التاريخ العربي والتاريخ الإسلامي عبر كل مراحله (ومن بينها المرحلة العثمانية) عن حقل «الهوية القومية» التي يُبحث عنها في الإطار الجغرافي الملائم للمشروع السياسي للمرحلة[14]. و«الخصوصية القومية» الثابتة هي غالبًا الأشكال القديمة في التاريخ (الفينيقية وبقايا اللغات السامية مثلًا). فهذه تملك دائمًا استمراريتها في السيرة التاريخية والراهن المعيش. أما التبدّلات الكبرى والتحوّلات الحضارية، فيُنظر إليها كقشرة خارجية فُرضت فرضًا. ذلك هو وضع «التعريب» وسيادة اللغة العربية في لبنان أو سورية وفق هذه النظرة التي نجدها في معظم تلك الدراسات التي أشرنا إليها[15].

---

(12) قارن مثلًا: Moutran, pp. 25-26.

(13) Khairallah, p. 26.

(14) انظر محاولة لتحليل بعض هذه المشاريع السياسية خلال هذه المرحلة في: كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية - السياسية، ص 251-257.

(15) قارن: Elias Hoyek, *Les Revendications du liban: Mémoires de la délégation libanaise a la conférence de la paix* (Paris: [s. n.], 1919).
حيث تستعيد المذكرة تاريخًا ترى فيه أن «اللبنانيين حافظوا دائمًا على هوية قومية =

بيد أن النظرية المنهجية التي توحي بـــ «الطابع العلمي» أكثر من سواها هي نظرية «الموطن - الملجأ» التي أرساها الأب لامنس اليســـوعي في كتابه ســـورية الصادر عام 1921[16]، والتي عادت الكتابة التاريخية المارونية اللاحقة لتســـتخدمها مفصّلة على مقاس مشروع سياسي آخر.

يقـــدّم الأب لامنس اســـتعراضًا تاريخيًا لســـورية منذ القديم حتى بداية الانتداب الفرنســـي، حين أخذت فرنسا تطرح مشاريعها لتنظيم «ســـورية الطبيعية» في «اتحاد فدرالـــي»[17]. ويُمكن اعتبار كتاب لامنس في ســـياق البحـــث العلمي الفرنســـي المنصبّ على الدراســـات الســـورية، تتويجًا لهذا الجهد المتمحـــور حول إيجاد «هويـــة قومية» لمنطقة نفوذ أعدّتها فرنســـا لتكـــون من حصتها في عملية حســـم «المســـألة الشـــرقية» في آخر مراحلها. وكان الجهد

= مميزة عن المجموعات المجاورة. أما اللغة العربية فهي لغة الفاتحين، وقد شـــاعت بعد 400 ســـنة من الاحتلال العربي». هذه الفرضيات التي تكثر في مذكرات مرحلة الحرب العالمية الأولى، تستعيدها بعض الدراســـات التي صدرت في خطاب سياسي مباشر في وظيفته خلال الحرب الأهلية. قارن على ســـبيل المثل: وليد فـــارس، التعددية في لبنان ([د. م.: د. ن.]، 1977). والملاحـــظ أن هذا المنهج ذاته يُطبّقه شـــكري غانم، رئيس الجمعية المركزية السورية (Comité Central Syrien)، على سورية، فيجد بين عامي 1916 و 1920 أن «الســـوريين» أيضًا حافظوا على هوية قومية مميزة عن العرب. قارن مقدمة الكتاب في: Samné, *La Syrie.*

(16) Henri Lammens, *La Syrie: Precis historique*, 2 vols. (Beyrouth: Impr. catholique, 1921).

(17) انظر محاولتنا في هذا الموضوع في: وجيه كوثراني، بلاد الشـــام في مطلع القرن العشـــرين: السكان والاقتصاد وفلســـطين والمشـــروع الصهيوني، قراءة في وثائق الدبلوماســـية الفرنســـية، ط 3 مزيدة ومنقحة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراســـة السياسات، 2013).

الفرنسي الدبلوماسي والاقتصادي والعلمي قد راكم حوله مئات من الدراسات التي جُمعت في بيبليوغرافيا صدرت عن غرفة تجار مرسيليا التي قامت بإعداد «المؤتمر الفرنسي المتعلق بسورية» عام 1919[18].

يقول الأب لامنس: «كان الجبل يفتح صدره لكل من ينتفض في وجه طغيان الباشوات، حتى إنه سيصبح آخر ملجأ للاستقلال السوري. ذلك أن أمراء محليين ثبّتوا فيه بين نجاح وفشل نوعًا من الاستقلال حيال السلطة المركزية»[19]. ويضيف: «صحيح أن أساليب حكم هؤلاء كانت تذكّر في بعض الأحيان بأساليب النظام التركي القائمة على المكيدة والعنف، ولكنهم كانوا يهتمّون وبشكل مثمر بحماية رعاياهم (...) وبفضل مرونة هؤلاء الأمراء حافظت سورية حتى القرن التاسع عشر على تاريخ من الحياة القومية التي سيقطف ثمارها العصر اللاحق»[20]. ويستنتج الأب لامنس ما يلي: «على هذا الصعيد ينبغي الاهتمام بتتابع تاريخ لبنان والتركيز عليه. فسندهش لتلك الحياة القومية المتمثلة في صراع السريانية مع الاجتياح العربي وفي الجهود التي قام بها فخر الدين ليوحّد السوريين ضد السيطرة التركية وفي استنجاده بالغرب لنيل مساعدته من أجل كسر النير المذل»[21].

---

(18) Marseilles, Chambre de Commerce, *Congres francais de la Syrie*, 5 vols. (Paris: Champion, 1919), vol. 5: P. Masson, *Elements d'une bibliographie francais de la Syrie*.

(19) Lammens, p. 63.

(20) المصدر نفسه.

(21) المصدر نفسه.

هذا التماثل بين صراع السـريانية مع العربية من جهة، وصراع فخر الدين مع السيطرة التركية من جهة أخرى، يقدّمه لامنس برهانًا على «هوية قومية» تراوح بين اللبنانية والسورية، ويجعل بطلها في العصـر الحديث: فخر الدين المعني الثانـي، ونطاقها الجغرافي - الإثني الكبير: «سورية» و«السوريين».

هذا المنهـج الذي يتوّج بـه الأب لامنس مرحلة السـنوات الحاسمة من عمر المسـألة العثمانية، وكان من تداعياتها «المسألة السورية» (1914 - 1920)، شكل قاعدةً للأخذ والاقتباس والتأثر استند إليها المؤرخون الموارنة في الفترة اللاحقة، ولكن هذه المرة في نطاق الجغرافيا - السياسية للبنان 1920، أي لـ «لبنان الكبير».

فالبطل القومي في مواجهة الأتراك يتسـع إشعاعه الوطني في الصورة التي يرسـمها لامنس على «الطريقة الفرنسية» إلى سورية، بينما سـيتوقف هذا الإشـعاع في الصورة التي يرسـمها مؤرخون لبنانيون لاحقـون، انطلاقًا من زاويـة الجبل، عند أطـراف لبنان 1920.

ويبقى المنهج القومي واحـدًا في إوالية التفكير والتصوّر، ولا تتغيّر إلا الحدود التي تتسع وتُسحب سحبًا وفق المشروع السياسي للتصوّر، فهي حدود «الجبل - الملجأ»، عند بعضهم، وهي حدود الأطراف المنضمة عند بعضهم الآخر، وهي الساحة السورية أو أكثر من ذلك الساحة العربية المشـرقية عند بعضهم أيضًا، حيث يُمكن أن تَمثُـل أمامنا، كما سـنرى، صورة متغيّرة لفخـر الدين المعني: فهو «القومـي اللبناني»، وهـو «القومي السـوري»، وهو «القومي

العربي». وفي هذه الحالات يُستحضر تاريخ فخر الدين المعني من العهد العثماني، في سياق تاريخ مغلوط للأسر الإقطاعية في المنطقة وعلى قاعدة فهم مغلوط لصراع العصبيات العائلية وصراع الباشوات والملتزمين والإنكشارية والأمراء المحليين الذين كانوا يقومون بدور المقاطعجية والالتزام أحيانًا.

كان هذا الصراع ينشأ في الواقع على نطاق الالتزام الضريبي وحدوده، وعلى نطاق ممارسة السلطة التي يسعى إلى كسب شرعيتها لدى السلطان، وهو نطاق قد يدخل فيه الباشوات الأتراك وجنود الانكشارية في ما بينهم في صراع دموي مُتداخل مع العصبيات المحلية[22]. فالاصطفافات «الغرضية» أو الحزبية في الصراع لم تكن لتتم على أساس إثني أو قومي، بل على أساس الانتماء العصباني (قيسية أو يمنية مثلًا) الذي تتقاطع عنده جملةٌ من المصالح والتطلّعات إلى موقع السلطة، أو المحافظة عليها، أو الامتناع عن الاستتباع لها. لذلك كنا نرى أن سياسة التحالف التي كان يتبعها الوالي العثماني كانت محكومةً دائمًا بقانون الجباية في «التولية» والولاء الشخصي و«العصباني» ونصاب السلطة، أي بمدى القدرة على ممارسة هذه الولاية محليًا[23]. ومع ذلك، فإن

(22) انظر تفصيلًا لنماذج من هذه الصراعات بين الولاة والإنكشارية والأمراء المحليين في: عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، 1516-1916 (دمشق: مكتبة أطلس، 1974)، ص 141 و148.

(23) انظر في العلاقة بين الأمير المحلي والوالي: ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين، 2 ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980-1985)، ج 1: الإمارة المعنية، 1515-1697، ص 64-79، ولا سيما ص 66-67. ويمكن أن نضيف كمثل أنه في عام 1117هـ (1705م) =

النظرة الوحيدة الجانب والمغلوطة إلى هذا الصراع تعطيه معنى «قوميًا»، فيتم إسقاط الفهم المتكوّن في مطالع القرن العشرين بصورة «وعي قومي»، أو بصورة «مشروع سياسي حديث» على الصراع القديم، ملبسًا إياه صورة قومية. وهذا ما نلاحظه لدى المؤرخ جواد بولس عندما يستعيد هذه الصورة نفسها من لامنس ليقدّمها من موقع «الجبل» فيعمّمها على «فينيقيا القديمة» الحاضرة في ذهنه في الجغرافيا السياسية الدولية لـ «لبنان الكبير».

يقول بولس: «حوالي [1600]، كان فخر الدين قد حقّق القسم الأول من مخططه الطموح القاضي بإعادة بناء الوحدة الجغرافية والسياسية لفينيقيا القديمة المجزأة والممزقة منذ أجيال عديدة، وكانت إمارته تمثّل المعالم الأولى للبنان الكبير عام 1920 وللبنان الحاضر». ويضيف مترجمًا لامنس: «ولا يزال اسمه (فخر

= ولى بشير باشا والي صيدا الأمير حيدر الشهابي مقاطعة بلاد بشارة التي كان يتولاها بنو علي الصغير. وقد غطّى هذا الوالي قتال الأمير حيدر للشيعة. وفي عام 1121هـ (1709م)، ولّى هذا الوالي الشيخ محمود الهرموشي ولاية جبل الشوف بديلًا من الأمير حيدر نفسه، الحليف السابق للباشا ضد الشيعة. فكان ذلك مقدمة لمعركة عين دارة 1122هـ (1710م) التي قاد فيها الشيخ محمود الحزب اليمني، والأمير حيدر الحزب القيسي. وكان والي صيدا ووالي الشام يقفان في هذا الصراع إلى جانب الشيخ محمود، ومع ذلك فإنه حينما انتصر الأمير حيدر ترتبت الأوضاع ضمن معطيات الأمر الواقع الذي أنتجه الصراع المحلي على الأرض: تأمين الجباية وإعلان الولاء. التفاصيل في: حيدر أحمد الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين: وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، عني بضبطه وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية. قسم الدراسات التاريخية؛ 17، 3 ق (بيروت: الجامعة اللبنانية، 1969)، ق 1: لبنان والاقطار المجاورة في القرن الثامن عشر، ص 9-15.

الديـــن) حتى يومنا الحاضر يُردد أكثر من أي اســـم آخر، لأن أحدًا لم يحاول أن يحقق الخطة الكاملة للقومية اللبنانية كما فعل بمثابرة ونشاط. وعلاوة على ذلك، فإن الأمير المعني يخصّ تاريخ سوريا بقدر ما يخصّ تاريخ لبنان»[24].

واضح كيف أن مســألة التأريخ للســلطة المحلية في الإطار العثماني تُطبّق هنــا على النظرة القومية المرتبطــة بمخطط «القائد القومــي»، فتُطمس بذلك ديناميكيــة العصبيــات العائلية، وصيغة «الولاية» التــي لا تعرف حدودًا جغرافية ثابتة، واحتمالات نشــوء ولايات الأطــراف (وفق تعبير ابن خلدون)[25]، ثم تطمس مســألة الأرض (الميــري) والجباية ونظام الالتزام والــدورة التجارية التي انفتحــت على الغرب بصيغــة «الامتيازات» ومــا ترتب على ذلك من نتائج[26]. وعدا طمس كل هذا ممــا يتعلق بالتاريخ الاجتماعي

---

(24) بولس، ص 352، و Lammens, pp. 89-90.

(25) أبو زيد عبد الرحمــن بن محمد بن خلدون، المقدمــة (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت])، ص298-299. وقارن اســتخدامًا لهذه المفاهيم في دراســة مظاهر الصراع الذي شــهدته المنطقة بين العصبيات المحلية ومشاريع السلطة التي تنشأ في الأطراف: وجيه كوثراني، **السـلطة والمجتمع والعمل السياســي، مــن تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

(26) هذه الموضوعات هناك العديد من الدراســات التــي كتبها مؤرخون أتراك ونكتفــي بالإشــارة هنــا إلــى: Ilkay Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation,» *Annales: Histoire, Sciences Sociales*, vol. 35, nos. 3-4: *Recherches sur L'Islam: Histoire et Anthropologie* (Mai - Aout 1980), pp. 551-579, and Kemal H. Karpat: «The Land Regime, Social Structure, and Modernization in the Ottoman Empire,» in: William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East; the Nineteenth Century*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no. 1 (Chicago: University of Chicago Press, [1968]), and *Social Change and Politics in Turkey: A Structural-Historical Analysis*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East (Leiden: Brill, 1973), pp. 11-92.

والاقتصادي للفترة العثمانية، نلاحظ أن التاريخ الوطني اللبناني نفسه يُختزل وفق هذه النظرة ليصبح تاريخ الإمارة بأسرتيها المعنية والشهابية، وتاريخ مواقف هذه الأخيرة من بعض الباشوات العثمانيين. وهو اختزال سيؤدي، كما سنرى، إلى طمس تواريخ الطوائف الأخرى والمناطق الأخرى أو إلى إلحاقها جميعها بتاريخ الجبل؛ وذلك من ضمن علاقة الاستتباع التي تتشكل بين المركز والأطراف؛ بين مقاطعة الأمير المولّى حيث يقيم وبين المقاطعة التي تُقطع له؛ بين مركز الجباية ومناطق الالتزام؛ بين العصبية الغالبة والعصبية المستتبعة[27].

وهذه العلاقة التي سيشدّد على امتدادها الجغرافي في المناطق التي ستشكّل دولة لبنان الكبير أو في تقديمها في صورة الوحدة الوطنية[28]، أو صورة المركزية والقضاء على «التشتت المقاطعجي»[29]، هي التي ستشكل موضوع الخلاف الأساس وحقله في استرجاع صورة «البطل القومي» في الفترة العثمانية بين المؤرخين اللبنانيين كما سنرى.

---

(27) ذلك واضح من خلال الحروب التي خاضها أمراء الجبل من أجل توسيع نفوذ الجباية كأساس لتوسيع نطاق الإقطاع الذي اندرج في نظام الالتزام العام للدولة العثمانية. نُسب إلى فخر الدين القول: «إنما السلطنة نقل تخم، فكلما تملكنا بلادًا نتقوى برجالها وأموالها ننتقل إلى غيرها». انظر أيضًا: الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، حيث يسرد أخبار الأمراء الشهابيين في محاولاتهم تولّي ضرائب المقاطعات المجاورة عن طريق كسر شوكة العصبيات البارزة فيها.

(28) من نماذج هذه الوجهة التي تتكرر في العديد من الكتابات: يوسف السودا، تاريخ لبنان الحضاري، ط 2 (بيروت: دار النهار، 1979)، ص 189-190 و213-214.

(29) هذا الرأي لـ: ضاهر، ص 48.

2- هل يتفرد جبل لبنان بنظام أرض استثنائي وملكية خاصة؟ إبراهيم عواد وتوفيق توما

إذا كان قد أُوجد لهذه «الصورة» خصائص معيّنة في مواجهة السلطة المركزية (العثمانية) انطلاقًا من فرضية «الجبل - الملجأ»، حيث تُحمَّل صورة الأمير مهمات الحماية للمجموعات السكنية التي «لجأت إلى الجبل»، فإن خصائص أخرى، يجهد المؤرخ المتأثر بهذه النظرة في إبرازها والبحث عنها استكمالًا للصورة، ومن بينها تفرّد الجبل بنظام استثنائي وشكل خاص من الملكية الزراعية، تختلف عن جميع ما ساد في أنحاء السلطنة العثمانية. و«التفرّد» هنا لا يكتسب صفة الخصوصية التي يمكن رؤيتها في أي وضعية تاريخية تنتظم في بنية عامة، وإنما صفة الاستثناء عن العام. فقد أصبحت مثلًا مقولة أن أرض جبل لبنان كانت وحدها «أرض ملك» في أنحاء الدولة العثمانية أطروحة أيديولوجية يجهد بعض المؤرخين الموارنة في الدفاع عنها. فإبراهيم عواد، صاحب كتاب *Le Droit privé des maronites*، يذهب هذا المذهب، فيخلط بين وظيفة «المقاطعجي» (الذي هو ملتزم المقاطعة) والإقطاعي الأوروبي الذي هو سيد الأرض ومن عليها، وفق أعراف القنانة[30] (Servage) وتقاليدها. ويذهب مؤرخ معاصر هذا المذهب هو توفيق

---

(30) Ibrahim Aouad, *Le Droit privé des Maronites au temps des émirs Chihab (1697-1841), d'après des documents inédits: Essai historique et critique*, préfaces par Edouard Lambert et Paul Roubier (Lyon: impr. Bosc frères, M. et L. Riou; Paris: libr. Paul Geuthner, 1933).

توما، فيجتهد في تفسير معنى الأرض «الميري» أو الأرض الأميرية (وهي المصطلحات السائدة في الفترة العثمانية) تفسيرًا يتلاءم مع القول بتفرّد الجبل بوضع استثنائي خاص يختلف عن مجمل أوضاع مناطق الدولة العثمانية. فهو إذ يلجأ إلى التمييز الفيلولوجي بين الكلمتين «ميري» و «أميري»، يرى تمايزًا في المصطلح والمعنى المُستخدم، الأمر الذي يسمح له بالقول بأن أراضي الجبل «لم تكن تتبع إلا للسلطة المنبثقة عن اللبنانيين أنفسهم. هذه الأراضي كانت أميرية أي تابعة للأمير، ولم تكن 'ميرية' أي بمعنى سلطانية أو همايونية. إن ميرية مشتقّة من ميري التي تعني الضريبة في المصطلح المحلي»[31].

إن هذا اللجوء إلى الاجتهاد اللغوي تحت وطأة أيديولوجيا الوضع الخاص والاستثناء و«التفرد» يطمس في الواقع المعطيات العلمية والموضوعية، أكان على الصعيد الفيلولوجي اللغوي، أم على الصعيد التاريخي الاقتصادي، أم على صعيد تشريعات الأرض المعتمدة في الدولة العثمانية. فمن المعروف أن تعبير «مير» في اللهجة اللبنانية، ولا سيما الجبلية، هو التعبير المحلي العامي لكلمة «أمير» بالعربية الفصحى. و«الأمير» هو اللقب المندرج على كل حال في مهمة تولّي السلطة والقيادة في أمر من أمور الولاية

(31) Toufic Touma, *Paysans et institutions féodales chez les Druses et les Maronites du Liban du XVIIe siècle à 1914*, publications de l'université libanaise. Section des études historiques; 21, 2 vols. (Beyrouth: Université libanaise, 1971-1972), vol. 2, p. 574.

المندرجة في مراتب السـلطنة في التاريخ الإسـلامي[32]. وضريبة «الميـري» هي الضريبـة المفروضة على الأراضـي «الأميرية» في العهد العثماني، فلا تمييز بيـن الأرض «الميري» والأرض الأميرية إلاّ مـن حيث دلالة الأولى (الميري) على الضريبة في السـجلات العثمانية، والثانية (الأميرية) على نوع الأرض، وفي غالب الأحيان كان المعنى واحدًا[33]، لأن تصنيف الأرض كان يتم بالتناسـب مع أنواع الضرائب. أمـا أرض «المُلـك»، أو الأرض المملوكة، التي يرى بعـض المؤرخين - ومنهم تومـا - امتياز الجبـل بها، فإنها موجودة فعلًا في جبل لبنان وغيره، حيث تكثر التجمّعات السكنية وحيث يتم إصلاح الأرض وإحياؤها حول البيوت بالجهد الفردي للعائلة[34]. وعلى المستوى العملي، ضاق الفرق تدريجيًا في أواخر

---

(32) قارن فـي جذور هـذا الاسـتخدام الاصطلاحي في التاريخ الإسـلامي: أبو الحسـن علي بن محمد المـاوردي، الأحكام السـلطانية والولايـات الدينية، ط 3 (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1973)، ص 30-34. وبالنسـبة إلى استخدامه في العهد العثماني في جبل لبنان وعلاقتـه بوظيفة «المقاطعجي» كمدير وملتزم ضرائب «مقاطعـة»، انظـر: Dominique Chevallier, *La Société du mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, bibliothèque archéologique et historique; 91 (Paris: P. Geuthner, 1971), pp. 34-65.

(33) قـارن: هاملتـون جب وهارولـد بـوون، المجتمع الاسـلامي والغرب، ترجمة أحمد عبـد الرحيم مصطفى؛ مراجعـة أحمد عزت عبد الكريـم، مكتبة التاريخ العربي الحديـث 2 ج (القاهرة : دار المعـارف، 1971)، ج 2، ص 55-56، و André Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale*, mémoires de l'institut francais de Damas, étude d'économie sociale (Beyrouth: Impr. Estholique, 1936), p. 200: «Tous les terrains possédés communautaire sont des biens ameriyé; Le domaine éminant, raqaba appartient à L'Etat, celui-ci concéde la domaine utile, tasarrof, moyennant le payment par le bénéficiaire».

(34) يتنبه جـاك ولرس لهذه العلاقة القائمة بين قانونيـة «أرض المُلك» وطبيعة تكوّن هذه الأرض بواسـطة الجماعـات العائلية في الجبال وقـرب الغابات، حيث يتم =

عهود الدولة العثمانية بين وضعية أرض «المُلك» ووضعية الأرض الأميرية أو أرض الميـري (لا فرق)، لجهة حـقّ التصرف بها من جانب المستثمر[35].

= إصلاح الأرض بصورة مصاطب متدرجة. ويلاحظ ولرس كثرة هذا النوع من الأرض في جبل لبنان وجبال العلويين في سورية، ويسـمّيها: «Territoires à structure individuelle»، انظـر: Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*, paysan et la terre (Paris: Gallimard, 1946), p. 81.

(35) قـارن: Louis Cardon, *Le Régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban*, préface de M. Edmond Philippar (Paris: Libr. du Recueil Sirey, 1932), p. 81.

ويلخّص محمد كـرد علي أنواع الأراضـي الموجودة في بلاد الشـام في العهد العثماني كما يلي: «تقسم الأرض في الشام من الوجهة القانونية إلى خمسة أقسام وهي: الأرض المملوكة والأميرية والموقوفة والمتروكة والموات، ولكل قسم من هذه الأقسام نظام خاص في دفع الضرائب الزراعية. فالأرض المملوكة هي التي يملكها صاحبها ملكًا صحيحًا تمامًا بحيث يسـتطيع وقفها وعدم زرعها مدة طويلة، ومثالها الحدائق المتصلة بالبيوت وما يسمى الأرض العشـرية والخراجية (بعض بسـاتين محيطة بمدينة دمشق، إلخ). والأرض الأميرية هي التي يعـود تملكها (رقبتها) لبيت المال، وهو يخول الأهلين اسـتثمارها أي حق التصرف بها بصك يُسـمى (سـند التصرف)، ومعظـم الأرض في الشام من هذا القسـم. وليس من فرق كبير في الأمور الجوهرية بين المتصرف بالأرض الأميرية وبيـن مالك الأرض المملوكة، لأن الأول وإن لم يملـك الأرض قانونيًا فإن له سلطة كافية في استثمارها والنزول عنها حسـب إرادته، وهي تنتقل لورثته بعد وفاته. إلا أنه لا يسـتطيع وقفها إلا بإذن، وهو إن لم يستثمرها ثلاث سـنين بلا عذر مقبول يضطر إلى دفع قيمتها على شكل معلوم، حتى إذا استنكف عُدّت الأرض محلولة ووجب بيعها بالمزاد العلني». انظر: محمد كرد علي، خطط الشام، 6 ج في 1 مج، ط 2 مصححة بقلم المؤلف (بيروت: دار العلم للملايين، 1969 - 1971)، ج 4، ص 192-193. وقارن أيضًا في شأن الأراضي الأميرية التي لم تكن حكرًا على جبل لبنان كأراض تخصّ الأمير كما يقول توفيق توما، بل نجد لها مثيلًا في بقاع عربية كثيرة وعديدة: محمد عبد الجواد محمـد، ملكية الأراضي في ليبيا في العهـود القديمة والعهد العثمانـي (القاهرة: جامعة القاهـرة؛ دار الاتحاد العربي للطباعة؛ الإسـكندرية، مصر: منشـأة المعارف، 1974)، ص 129-130.

الراجح أن هذا الإشكال هو الذي يؤدي إلى الالتباس الذي يقع فيه بعض المؤرخين في الخلط بين أنواع الأرض أو في التشديد على «الاستثناء»، فيسمح بسيطرة الأيديولوجيا السياسية على البحث التاريخي. وهذا الإشكال ينطبق على النظرة إلى صلاحيات الأمير وسلطاته حيث تصبح «السلطة المحلية» في الجبل «استثناء» عن السلطات المحلية في كل بقاع الدولة العثمانية. ويعبّر توفيق توما عن ذلك بقوله: «إن اللبنانيين كانوا الوحيدين من المحيط الأطلسي إلى طوروس الذين أُعطوا حق إدارة بلادهم وفق تقاليد أجدادهم. فبدل أن يخضعوا لسلطة الوالي الحاكم الوسيط التركي، ارتبطوا مباشرة بشخص السلطان وكثمن عربون لهذا الاستقلال الداخلي الاستثنائي كان عليهم أن يدفعوا لخزينة الدولة جزءًا من الضرائب التي يحصّلونها بأنفسهم»[36].

والواقع أن الأمير المحلي وإن انتقل إليه منصب الإمارة كولاية على مقاطعة أو مجموعة مقاطعات عن طريق الوراثة، يبقى مرتهنًا لمصدرين لتحقيق شرعية تمثيله لعصبية محلية متغلّبة في نطاق العصبيات العائلية الموجودة في المنطقة: مدى قدرته على أن يحتل موقعًا مقبولًا في إطار التوازن والصراع القائمين بين الولاة في المنطقة، ولا سيما بين ولاة دمشق وصيدا وطرابلس. وهذا الموقع قلما يستطيع تجاوز سقف هذا التوازن، وإلا دفع صاحبه الثمن غاليًا، كما حصل لفخر الدين المعني[37].

---

(36) قارن: Touma, vol. 1, pp. 35-36.

(37) Adel Ismail, *Histoire du Liban, du XVIIe siècle à nos jours*, 2 vols. (Paris: Adrien Maisonneuve, 1955-1959), vol. 1: *Le Liban au temps de Fakhred-Din II (1590-1633)*, pp. 56-58 et 97.

في أي حال، يبقى حجم هذا الموقع وأهميته جزءًا من الصراع على عملية توسيع حدود الالتزام. ونظام الالتزام هذا كانت الدولة العثمانية قد اعتمدته بعد توقف فتوحاتها وبعد أن أصبحت ابتداءً من النصف الثاني من القرن السادس عشر دولة جباية، فأحلّت نظام الالتزام القائم على «المزاد» محل «التيمار» أو الإقطاع العسكري[38] القائم على الخدمة العسكرية والجهاد. ولذلك، برزت السلطات المحلية خارج مراكز الولايات، حيث تقيم الحاميات العسكرية التركية المباشرة وكأنها سلطات تتمتع بهامش واسع من الاستقلالية في ممارسة السلطة في مجال ضبط الأمن وأمور الجباية، وأحيانًا في القضاء المحلي، وهي استقلالية نرى أمثلة لها في غير جبل لبنان؛ نراها في جبل عامل باستثناء الفترات التي حاول فيها أمراء جبل لبنان إلحاقه بفلك جبايتهم للضرائب وكسر شوكة العصبيات فيه[39]، وفي الريف الأردني والفلسطيني[40]، وفي الأرياف العراقية[41]، وأخيرًا وخاصة في شمال أفريقيا حيث تمتعت رموز السلطة المحلية باستقلال واضح وكبير[42] يفوق

---

(38) Karpat, *Social Change and Politics in Turkey*, p. 35.

(39) قارن: علي الزين، للبحث عن تاريخنا في لبنان (بيروت: [المؤلف]، 1973)، ص 254-265 و285-286.

(40) قارن: محمد عدنان بخيت، «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، 885-1088/1480-1977،» الأبحاث (بيروت)، العدد 28 (1980)، ص 55-78.

(41) قارن: عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بيروت: دار الطليعة، 1969)، ص 126 و128.

(42) انظر مثلًا من ذلك: Abdeljelil Temimi, *Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey, 1830-1837*, publications de la «Revue d'histoire maghrébine»; 1 (Tunis: Revue d'histoire maghrébine, 1978), pp. 60-70.

بكل تأكيد صلاحيات الأمير في جبل لبنان، الأمير الذي كان في الأساس يُدعى «ملتزم جبل الدروز وكسروان» أو «ملتزم الشوف وكسروان»[43].

إن ما يغيب أساسًا في هذا النمط من التاريخ «الوطني» الذي يطرح موضوع «الإمارة» هو بشكل أساس نظام الأرض والجباية والنظام السياسي القائم على «التولية» وديناميـة العصبيات المحددة للعلاقات بين مركز الدولة العامة وأطرافها وفقًا لتعابير ابن خلدون، وكذلك وظيفة «الملتزم» في «سستام» العلاقات القائم بين مراتب السلطات، ابتداءً من «شيخ القرية» في الريف، إلى السلطة المركزية في عاصمة السلطنة، مرورًا بسلسلة من المراتب «المقاطعجية» التي يحتل فيها «الوالي» حلقة أساسية من حلقات «الالتزام» والإدارة.

لعلّ هذا الواقع الذي يتميّز بالسمة الأساسية التالية: توسّع العصبية المحلية انطلاقًا من قانون التغلب وولاية الأطراف، وانطلاقًا مما كان يقوله فخر الدين نفسه: «السلطنة نقل تخم»، هو الذي يفسح في المجال لتأويل مفتوح قادر على رؤية مشروع فخر الدين مشروعًا «مطاطًا» يتسع ويضيق في الإطار السلطوي العثماني ويُمكن إلباسه بالتالي صفات مختلفة تراوح بين الخصوصية المذهبية لطائفة ما والصفة القومية التي تذهب من اللبنانية إلى السورية إلى العربية...

(43) Kamal S. Salibi, «The Lebanese Emirate, 1667-1841,» *Al-Abhath*, no. 20 (September 1967), p. 3.

ثانيًا: المؤرخ الدرزي: بين الخصوصية المذهبية اللبنانية و«الانتماء» القومي العربي: عباس أبو صالح وسامي مكارم

إذا كان الأب لامنس قد وقف عند «الصورة السورية» لهذا المشروع لأسباب أيديولوجية تتعلق بالمشروع الفرنسي لسورية عام 1920، فإن بعضًا من المؤرخين الدروز يُمكن أن يرى فيه، انطلاقًا من نظرة غير دقيقة لطبيعة السلطة وتشكّلها في الفترة العثمانية، وانطلاقًا من الواقع الاجتماعي والسياسي والديموغرافي الذي آلت إليه الطائفة الدرزية منذ أزمة 1840 حتى الآن، نموذجًا متخيلًا للبطل الدرزي واللبناني والعربي في آن واحد(*).

في هذا التاريخ الافتراضي، يقدم التاريخ العثماني، ولا سيما في مجال صراع فخر الدين مع الباشوات العثمانيين، صورة لتأكيد أسبقية الانتساب الدرزي إلى «المؤسس الأول للدولة اللبنانية»، وبالتالي لأسبقية ارتباط الدرزية باللبنانية كمقدمة لتأسيس «كيان وطني» مستقل عن السيطرة العثمانية. وفي هذه الصورة التي يرسمها عباس أبو صالح مع سامي مكارم رد واضح على صورة ارتباط المارونية باللبنانية وادعاء الامتياز أو التفرّد بها.

(*) جاء هذا الافتراض لدى المؤلفين (عباس أبو صالح وسامي مكارم) مفارقًا، بل مناقضًا للحادث الذي حصل خلال الحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1990) عندما حُطّم تمثال فخر الدين المعني في بعقلين على أيدي جماعة من الدروز، وكأنه تحطيم لصورة فخر الدين «حليف الموارنة» القديم.

يقول المؤرخ عباس أبو صالح: «إن إرث فخر الدين المعني لم يقتصر على محاولاته المستمرة للاستقلال عن العثمانيين، بل تعدّاه لأول مرة لبناء وطن ودولة تضاهي في تقدّمها ما وصلت إليه البلدان المتقدمة في زمانه»[44]. ومع أن «زمانه» الأوروبي ليس زمن بناء الدولة القومية التي رأت نظرياتها النور في القرن الثامن عشر وبرزت ثوراتها السياسية إلى الوجود في القرن التاسع عشر[45]، فإن المؤرخ الدرزي المعاصر يصرّ هنا على إلباس سياسة فخر الدين لباسًا قوميًا ووطنيًا.

فبناء الدولة «على الصعيد اللبناني»، والمتمثّل في المنجزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عمل على تحقيقها الأمير المعني الكبير، يترافق مع نهضة درزية يعبّر عنها مؤرخنا[46]بقوله: «أما على الصعيد الدرزي، فقد مثّل عهد الأمير فخر الدين الثاني ذروة مجدهم السياسي والعسكري خلال فترة الحكم العثماني. وبلغت شهرة الدروز السياسية والعسكرية مختلف البلدان الأوروبية فضلًا عن الباب العالي، وأصبح يُعرف جبل لبنان باسمهم، أي بلاد الدروز...»[47].

---

(44) عباس أبو صالح وسامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي (بيروت: المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، [د. ت.])، ص140.

(45) قارن في ذلك: Maurice Cranston, «The Roots of Nationalism,» and Jean-Jacques Chevallier, «L'Idée de nation et l'idée d'état,» dans: Mario Albertini [et al.], *L'Idée de nation*, annales de philosophie politique; 8 (Paris: Presses universitaires de France, 1969), pp. 63-67 et 47-62 resp.

(46) أبو صالح ومكارم، ص 144.

(47) المصدر نفسه، ص 145. ومما تجدر ملاحظته أن تسمية الإمارة بـ «إمارة الدروز»، والبلاد التي شملتها بـ «بلاد الدروز» كانت قد سبقت في المرحلة العثمانية =

وهذه الصورة لأسبقية «تأسيس» الدولة تُستكمل في إبراز صورة التفوّق الدرزي في بناء الكيان السياسي الوطني. يقول: «إلا أن الدروز لم يستغلوا تفوّقهم السياسي هذا لبناء كيان خاص بهم ولا لاستغلال الفئات التي انضوت تحت لواء أميرهم، بل كان عهد فخر الدين قدوة في التسامح والمساواة بين مختلف الفئات والطوائف في لبنان»[48].

بل يتحدث المؤرخ الدرزي المعاصر عن «وحدة وطنية» حققها فخر الدين ويضع حلفه مع الموارنة في هذا السياق: «ويبدو أن تحالف فخر الدين مع الموارنة كان يهدف إلى بناء جبهة داخلية متماسكة قادرة على التصدي لعدوين مشتركين آنذاك هما آل سيفا والباب العالي»[49].

واضح كيف أن العصبية المحلية القائمة في شرعيتها على التزام الضرائب والتولية من طرف السلطان أي الباب العالي، والتي تتوسع وتقوى من خلال استتباع العصبيات المجاورة الممانعة (ومن بينها آل سيفا الذين صاهرهم)، تُدمج في الصوغ التاريخي مع صورة الصراع ضد الولاة العثمانيين الأتراك بحيث يتشكل الصراع في الصورة الذهنية المتصوّرة في خطوط وطنية

= تسمية «جبل لبنان» التي اقتصر استعمالها على الشمال ولم تمتد إلى الشوف إلا في مرحلة متأخرة: قارن: Salibi, p. 2.

(48) أبو صالح ومكارم، ص 145.

(49) المصدر نفسه، ص 142-143.

وقومية يطلق عليها المؤرخ المعاصر «وحدة وطنية» و«جبهة داخلية».

أما إذا طُرح السؤال: أين هي الجغرافيا السياسية لهذه «الوحدة»؟ ما هي حدود الوطن لهذه «الجبهة الداخلية»؟ فيأتينا الجوالب غامضًا: فـ «الإمارة اللبنانية» التي يرى المؤرخ بحق أن اسمها التاريخي كان بلاد الدروز، أو إمارة الدروز، تطرح إشكالًا في شأن التماثل بين حدود إمارة فخر الدين الأصلية التقليدية الدرزية (بلاد الشوف) وحدود تولية الالتزام التي وصلت إلى جنوب فلسطين وإلى حمص (كمقاطعات التزام)، وبين حدود دولة لبنان الكبير كما تم ترسيمها عام 1920.

بناءً عليه، يطاول السؤال نقاطًا يفضّل المؤرخ المعاصر المنتمي إلى الطائفة إهمالها وتلافيها أو الالتفاف عليها أو السكوت عنها: ما هي أوضاع مناطق كجبل عامل مثلًا؟ هل يكفي التزام ضرائب مقاطعاته في بعض الفترات ليصبح جزءًا من جغرافية هذه «الوحدة الوطنية» المعنية؟[50] وما هي أوضاع المسلمين الشيعة آنذاك؟.. إذا سلّمنا بأن هذه المناطق هي أطراف للمركز (الإمارة) كما هي صورة التشكّل التاريخي للبنان الانتداب والاستقلال، فما هي أوضاع مناطق في فلسطين وحوران وحمص كانت جزءًا من إمارة التزام الأمير المعني؟ هل تدخل في نطاق الوطن الذي يتحدث عنه المؤرخ؟ هل تدخل في نطاق لبنان و«الجبهة

---

(50) قارن في ذلك: الزين، ص 224 و240، حيث يعقد المؤلف فصلًا بعنوان: «متى حكم المعنيون في جبل عامل».

الداخليـة»، أم يقتصر لبنـان والوطن على الإمـارة التقليدية (بلاد الشـوف وكسـروان)، والباقي، أكان فـي داخل لبنـان الحالي أم خارجه، عبارة عن ملحقات؟

عبثًا يحـاول الباحث منـا أن يجد جوابًا مقنعًـا في نصوص المؤرخ المعاصـر الباحث عن حدود وطنيـة لدولة وعن مضمون وطني لديه للجغرافيا السياسـية والتاريخية التي تشـكّل منها لبنان الحالي. ولا عجـب أن يقفز هنا فوق صورة التماثـل بين الدرزية واللبنانية في السجال الأيديولوجي السياسـي الراهن ليقدّم صورة أخرى في موازاتها أو اسـتكمالًا لها هي صورة التماثل بين الدرزية والعروبة عبر شـخصية فخر الدين. يقول المـؤرخ المعاصر: «لم تشـمل سـلطة الدروز السياسـية في أي وقت مضى من تاريخهم بعد العهـد الفاطمي الرقعة الجغرافية الواسـعة التي بسـط الأمير فخر الدين سلطانه عليها والتي امتدت من حلب شمالًا حتى حدود مصر جنوبًـا. ولا يصحّ في مثل هذه الحالة القـول بأن فخر الدين الثاني كان يسـعى لتأسيس دولة درزية مسـتقلة كما حاول تصوير ذلك بعض الكتّاب الغربيين. كما لم يعمـل على إقامة دولة عميلة للدول الأوروبية الاسـتعمارية كما حـاول أن يلصق به هذه التهمة بعض المؤرخين من ذوي الميول العثمانية. بل إن سياسة فخر الدين الداخلية تُظهر أنه كان أقل حـكام زمانه إيمانًا بالحكم التيوقراطي. وليس تسامحه مع كافة الطوائف في لبنان إلا أحد الأدلة على نظرته القومية في السياسـة. بل ربما كان خطأ العديد من الذين كتبوا عن تاريخ فخر الدين الثاني أنهم أغفلوا حسّـه القومي العربي المبكر،

وهو سليل قبيلة ربيعة العربية. ولعل شعوره القومي هذا كان الدافع الأساسي لعدائه المستحكم للعثمانيين، علمًا بأنه يجب ألا نغفل العامل الشخصي والطموحات السياسية عند فخر الدين»[51].

هكذا تتدرج «سلطة الدروز للإمارة» من النطاق اللبناني الذي لا نرى تحديدًا وطنيًا له في الجغرافيا السياسية للإمارة، إلى النطاق العربي وإلى النظرة القومية الأوسع حيث يفترض «حكم الرقعة الواسعة من حلب حتى حدود مصر» التي خضعت لسلطة الدروز، أيديولوجيا قومية في وعي المؤرخ الدرزي المعاصر. وهو إذ يرى هذه الأيديولوجيا بالضرورة «غير تيوقراطية»، يتوسم في شخصية فخر الدين «حسًا قوميًا عربيًا مبكرًا موروثًا من قبيلة ربيعة العربية، كان هو الدافع الأساسي لعدائه للعثمانيين».

هنا ينسى المؤرخ تمامًا وظيفة الإمارة في النطاق السلطاني العثماني القائم على العصبيات؛ ينسى وظيفة الولاية في حدود التولية والإقطاع ونظام الالتزام الذي يتوسّع في جغرافيا سياسية تتشكل حدودها وفق صيغة معادلة تقوم بين السلطان والولاة والأمراء المحليين وقوى خارجية. ومع أنه يشير إلى وظيفة الإمارة بهذا المفهوم إشارة سريعة[52]، نراه ينساب في أيديولوجيا المؤرخ الذي يستحضر بلغة الحاضر وبسياسة البحث عن الموقع في

(51) أبو صالح ومكارم، ص 363.

(52) يُستغرب أن يشير المؤرخ إلى هذه الوظيفة وجذورها في التاريخ العربي الإسلامي ثم يقفز إلى التأويل القومي الإسقاطي. انظر: المصدر نفسه، ص 127 و140. فثمة مفارقة واضحة بين مرجعية الإمارة في التراث العربي الإسلامي، وبين صورتها الأيديولوجية الحديثة «الوطنية» أو «القومية».

الدولة المعاصرة، فتُستعار لغة القومية من اللبنانية تارةً ومن العروبة تارةً أخرى، ويبقى الصراع مع العثمانيين في الحالتين صراعًا «قوميًا» حتى في القرن السابع عشر، أي قبل تبلور أفكار القومية (Nationalisme) وظهورها في أوروبا نفسها(*).

ثالثًا: المؤرخ المسلم السنّي: محمد جميل بيهم

المنحى العروبي نفسه نجده مسقَطًا على التاريخ العثماني لدى المؤرخ المسلم السنّي المديني في لبنان.

فصيغة «لبنان العربي» التي تبلورت في مرحلة نهوض الحركات العربية الوحدوية وقيام أزمة الصراع السياسي الداخلي على مواقع السلطة في لبنان بين الطوائف تُترجم نزعة سياسية لتعزيز موقع المشاركة في صيغة «الميثاق الوطني» اعتمادًا على العامل العربي وإقرارًا بأمر واقع تم اكتشافه والقبول به بعد مؤتمر الساحل عام 1936[53]، ولا سيما بعد تكرّس كيانات الدول العربية

(*) الاستشهادات التي اقتبسناها من كتاب الزميلين عباس أبو صالح وسامي مكارم وناقشناها من وجهة نظرنا، لا تهدف إلى تعميم الدلالة الأيديولوجية التي تحملها النصوص على كل أعمال الكاتبين، ولا على كل عمل صدر عن مؤرخ درزي؛ فثمة أعمال أخرى للكاتبين تخرج عن نطاق هذه الصورة الأيديولوجية. وهذه الملاحظة نفسها تنطبق على النماذج الأخرى التي درسناها تحت عناوين: المؤرخ الماروني، المؤرخ السني، والمؤرخ الشيعي.

(53) ثمة معلومات متفرقة في الموضوع تجدها في: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936: مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذ عام 1920 إلى عام 1936، تقديم ودراسة حسان علي حلاق (بيروت: الدار الجامعية، 1983).

في ميثاق الجامعة العربية. بذلك أضحت «العروبة»، وفق المفهوم الإسلامي السياسي اللبناني المستجد، صيغة تترافق مع تعزيز موقع المشاركة. والمؤرخ محمد جميل بيهم يتنبه إلى هذا الأمر فيقول: «وكأن المسلمين الذين قاطعوا لبنان من قبل، قد شرعوا يتنبهون إلى ما استفاده غيرهم في المناصب الكبرى والوظائف، فبادروا منذ ذلك إلى المطالبة بحقوقهم في الحكومة والقضاء»[54].

وتصبح هذه المطالبة جزءًا من حركة معارضة إسلامية يتوحّد فيها مطلب المشاركة مع تأكيد «عروبة لبنان». ويعبّر المؤرخ السني عن طبيعة هذه العلاقة في بداية تشكّلها التاريخي فيقول: «إن اتجاه المعارضة الجديد جاء في الواقع بمثابة رد فعل لموقف حكومة لبنان وقتئذ، إذ توخّت إقامة وطن قومي مسيحي يلتزم العزلة عن العالم العربي ويولي وجهه قبلة الغرب. فانبرى معارضو هذا الاتجاه من كل الطوائف، وبينهم طلاب الوحدة السورية، إلى المطالبة بأن تكون المناصب في الدولة والحقوق سواسية بين الطوائف كما هي المغارم، وأن يكون اتجاه لبنان اتجاهًا قوميًا شطر العروبة»[55].

ما تأثير هذا الصوغ السياسي الذي يتناول أولى مراحل تشكّل الصراع السياسي في لبنان على الصوغ التاريخي لصورة العهد العثماني وشخصياته المحلية المُستحضرة في الذاكرة التاريخية؟

---

(54) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، 2 ج في 1 مج (بيروت: مطبعة الكشاف، 1948-1950)، ج 2، ص 101.

(55) المصدر نفسه، ص 109.

تواجهنا في نصـــوص المؤرخ محمد جميل بيهـــم، التي تنتظم في ســياق هذا الصوغ، ازدواجية واضحة في النظر إلى هذه الصورة. فالدولة العثمانية هي دولة المســلمين في مرحلــة قوتها وحمايتها وتوحيدها للعالم الإســلامي[56]. وهي في مرحلة ضعفها وتفككها وتحوّلها إلى دولة اســتبدادية وعنصرية «سلطنة تحاول أن تطمس كل نزعة قومية»[57]. والنزعة القومية العربية التي يشير إليها المؤرخ الســنّي تجد صورًا لها في التاريــخ في حركة محمد بن ســعود، والشــيخ ثويني صاحب المنتفك. أما بالنسبة إلى بلاد الشام، فيرى المؤرخ الســنّي في فخر الدين «أميرًا عربي النزعة»[58]، وتكتسب ولايته على عربستان في حدود المصطلح الذي يستخدمه الخالدي الصفدي (مــن حدّ حلــب إلى القــدس) صفة مشــروع «الدولة العربية». يقول المــؤرخ بيهم في كتاب عروبة لبنــان، مؤكدًا هذه الفرضية: «كان (الأمير) يحمل في رأســه مهمتين: مهمة بناء إمارته على النمط الحديث، ومهمة تحرير قومه من الأتراك الذين استبدوا دونهم بالخلافة. وأما فــي المهمة الثانية فكان هدف الأمير القومي إنشــاء دولة عربية لأن لبنان لم يكن له في معجم السياســة وجود

---

(56) يقول المؤرخ محمد جميل بيهم معلّقًا على الانتصارات العثمانية من ناحية الغرب: «فالعالم الإســلامي الذي كان قد اســتولى عليه اليأس من جراء الكوارث التي أحاقت به في الشــرق والغرب، وذلك بعد انهيار شأن العرب، شعر إثر هذه الانتصارات التي أحرزها العثمانيون على التوالي ســواء في البر أو في البحر، بحياة جديدة ردت إليه الآمال ورفعت رأســه كرة أخرى». انظر: محمد جميل بيهم، العرب والترك في الصراع بين الشــرق والغرب: دراسة تســتعرض دور العرب والترك في تنازع العالم على السيادة وتتناول أوضاعهما في العصر الحاضر (بيروت: المطبعة الوطنية، 1957)، ص 80.

(57) المصدر نفسه، ص 141.

(58) المصدر نفسه، ص 142-143.

وقتئذ بدليـــل أن كتاب الصفدي لـــم يرد فيه على الإطلاق اســـم لبنان...»[59].

وإذ يستبعد المؤرخ السنّي فكرة أن يكون فخر الدين قد سعى إلى إقامة دولة لبنانية[60]، يتساءل: «هل وُفّق عهد الانتداب باتخاذه شعارًا للبنان المعتزل؟»[61].

وارتكازًا إلى القول بإمارة فخر الدين على عربســتان وغياب مشروع الدولة اللبنانية من مخططاته، يصل المؤرخ بيهم إلى تسوية اصطلاحية ترتكز على الاعتراف بلبنان الحاضر معطى دوليًا، وعلى التوفيق بالتالــي بين اللبنانيــة والعروبة في صيغة «لبنــان العربي» حيث يصلح فخر الدين في أن يكون رمزًا لــه. يقول: «ومهما كان الجواب على هذا التســاؤل، فمما لا شك فيه أن هذا الأمير المعني كان مفخرة للبلد الذي أنبته ومفخرة للأمة التي أنجبته. وإذا كان لا يصلح أن يكون رمزًا للبنان الماضي، ذاك الذي أراده المستعمر أن يكون في عزلة عن العروبة، فإنه ولا شــك جدير بأن يكون شعارًا للبنان العربي، لبناننا الحاضر»[62].

واســتكمالًا للصورة التاريخية المستحضرة في مرآة الحاضر، يدخل المؤرخ الســنّي حلبة التنافس على ادعاء انتساب فخر الدين

---

(59) محمد جميل بيهم، عروبة لبنان: تطورها في القديم والحديث (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، 1969)، ص 91.

(60) المصدر نفسه، ص 85.

(61) المصدر نفسه، ص 77.

(62) المصدر نفسه، ص 93.

المذهبي. ويترك «ســـتام العصبية» الذي كان يحكم آنذاك سياسة فخر الدين تجاه العائلات والمذاهب والمِلل مجالًا لتأويل واســع في تعيين مذهبه وانتمائه الديني. فالتحالفات والســلوك السياســي لدى فخر الدين كانــا يتمّان وفق مصلحة تحقيــق الغلبة العصبانية ضمن إطارين: إطــار محلي يتســم بالتعددية الدينيــة والمذهبية، وإطار عثماني يتسم بسيادة الإسلام الســنّي (على مستوى الشريعة والهوية). وضمن تداخل هذين الإطارين يصبح من الصعب تحديد الانتماء المذهبي لأمير ملتزم للضرائب وموَلّى من طرف الســلطان من خلال الممارسة السياســية وحدها. لذلك نرى المؤرخ السنّي يشدد على انتماء الأمير إلى أهل السنّة من خلال إبراز مظاهر العبادة لديه[63]، وذلك مقابل تشديد المؤرخ الماروني على «لادينيته»[64]،

---

(63) المصدر نفسه، ص 103-109. وللدكتور زكي النقاش رأي مماثل، راجع تعليقًا له في: تاريخ العرب والعالم، العدد 18 (نيســان/ أبريل 1980)، حيث نشــرت المجلة حــوارًا دار بيني وبينه في هذا الموضوع. قارن أيضًــا رد زكي النقاش على كمال الصليبي في: زكــي النقاش، أضواء توضيحية على تاريخ المارونيــة (بيروت: دار لبنان، 1970)، ص83، 96 و124.

(64) قارن: فؤاد أفرام البستاني وأسد رستم في ترجمتهما للشيخ أحمد بن محمد الخالدي، مؤلف تاريخ الأمير فخر الدين المعني (1936)، حيث يشير الناشران إلى عدم ورود اســم الكتاب لدى مترجمي الخالدي، ويعزوان ذلك إلى اتهام علماء ذلك العصر لفخر الدين «بالزندقة والخروج عن قواعد السنّة». قارن: محمد جميل بيهم في رده على هذا الاتهــام في: بيهم، عروبة لبنــان، ص 103 و105. وفي خضــم الحوادث الأخيرة وبتأثير اللغط السياسي في شأن صيغة لبنان وهويته، يتخلى أحد المشاركين في «دراسات القضية اللبنانية» عن ربط أيديولوجيا التوحيد الوطني بفخر الدين لينســبها إلى البطريرك الياس الحويك في مطلع القرن العشــرين. انظر: جورج هارون، هل توحّد لبنان مع فخر الدين المعني الثاني؟، القضية اللبنانية؛ 19 (بيروت: [د. ن.]، 1977)، حيث يقول: «.. إن أســطورة فخر الدين لجأ إليها 'القوميون' اللبنانيون عندما كان 'لبنان الكبير' يشكل =

ومقابل تشديد المؤرخ الدرزي على «درزيته المتسامحة»[65].

❁❁❁❁❁

واضح كيف يتم التقاطع بين الاتجاهات الأيديولوجية التاريخية الصادرة عن المواقع المذهبية الدينية لدى الموارنة والدروز والسنّة في مجال واحد، هو مجال البحث عن «بطل قومي» في الفترة العثمانية، وهذا صالح لأن يكون محطة لصوغ أيديولوجيا الاستقلال عن الأتراك. لكن هذا المجال الواحد الذي يتجسّد في فخر الدين يُنظر إليه من زوايا مختلفة؛ فهو مجال لصوغ أيديولوجيا «قومية لبنانية» لدولة لبنان الكبير عند البعض، وهو مجال أيضًا لصوغ أيديولوجيا قومية عربية أو سورية، أو لتبرير الانتماء العربي للبنان عند البعض الآخر. على الرغم من هذا الامتداد القومي المتدرج لصورة فخر الدين، تضيق زاوية النظر إليه من حيث انتمائه المذهبي، فإذا به لاديني، أو درزي أو سني.

ويبقى الحكم العثماني، على الرغم من الارتباط الإسلامي السنّي التاريخي به كسلطنة، أو «كخلافة ضرورة»، حاملًا في صورته التاريخية المُستحضرة ذكريات متأخرة هي ذكريات التتريك

= نطاقه، بنظرهم، ضمانًا للوجود المسيحي السياسي في الشرق الأوسط الذي هو استمرار لوجود بيزنطية العسكري وامتداد لوجود إنطاكية الروحي في المنطقة الشرقية عينها. فهل لا يزال لبنان الكبير يشكل بنظر 'القوميين' اللبنانيين، هذا الضمان؟ وهل ثمة من حاجة بعد إلى حوك الأسطورة لفخر الدين؟». ويضيف: «يبقى أن لبنان 1920 كفكرة وتصميم، كحق تاريخي ومسوّغ جغرافي، كدأب وسعي للتحقيق، مدين لرجل واحد في تاريخ لبنان حتى ليُمكن القول إنه صانع هذا التاريخ... إنه البطريرك الياس الحويك» (ص 55).

(65) أبو صالح ومكارم، ص 142.

والطورانية ومشـــانق جمال باشـــا؛ كذلك يبقى هـــذا الحكم على الرغم من طبيعة الإمارة القائمـــة على التحالفات العصبوية المحلية التي تناوبتها العائلات الدرزية والمارونيـــة ممثلةً موقعًا من مواقع الســـلطنة العثمانية (موقع الالتزام الضريبي)، يبقى الحكم العثماني في الصورة التاريخية المتأخرة «اســـتعمارًا أجنبيًّـــا». وهذه الصيغة هي صدى لتمثّلات أفكار القومية الحديثة الواردة إلينا من تجارب بناء الدولة المركزية الموحّدة في أوروبا في مرحلة تقسيم وانقسام مناطق الدولـــة العثمانية في مطالع القرن العشـــرين، ومأزق تحوّل السلطنة إلى دولة مركزية على يد الاتحاديين الأتراك.

رابعًا: المؤرخ المسلم الشيعي: علي الزين ومحمد جابر آل صفا

هل ينطبـــق مثل هذا النظر إلـــى العهد العثمانـــي، ومن زاوية اســـتحضار بعـــض شـــخصياته المحلية كرمـــوز مؤسســـة للدولة الجديدة، على مؤرّخي الطائفة الإسلامية الشيعية، ولا سيما الأوائل المعاصرين منهم لتأســـيس الدولـــة اللبنانية، كالشـــيخ علي الزين ومحمد جابر آل صفا؟

إذا كان السباق على اكتساب الأحقية التاريخية في الانتساب إلى المشروعِ التأسيســـي للكيان الوطني للدولة الجديدة قد عيّن منظارًا مشـــتركًا بين مؤرّخي الطوائف الثلاث: السنّة، الموارنة، الدروز، في التأريخ للعهد العثماني من زاوية إبراز بطل الاســـتقلال عن الأتراك (فخر الدين) وبناء أســـطورته، كـ«رمز وطني»، كل من زاوية مذهبية وقومية مختلفة (لبنانية، سورية، عربية)، فإنه من الملاحظ أن مؤرّخي الطائفة الشـــيعية الذين بادروا إلى كتابة تاريخ الشيعة أو تاريخ جبل

عامل (التسمية التاريخية لجنوب لبنان الحالي) لم يدخلوا في هذا السباق ولم يستحضروا التاريخ الشيعي والعاملي[66] صورةً أيديولوجيةً لتبرير «دولة قومية» يُبحث عن مؤسّسها ورموزها في التاريخ العثماني، التاريخ الذي خرجت من أحشائه «الدولة المحدثة». ذلك أن التهميش الذي عاناه جبل عامل، والشيعة عامة، خلال فترة بناء الدولة في مرحلة الانتداب والاستقلال[67]، قد حال دون احتلال مواقع في الدولة تسمح أو تدفع إلى المشاركة في سباق ادّعاء رموز تاريخية مؤسّسة لها من الطائفة الشيعية أو التعرّف إلى شخصيات تاريخية من العهد العثماني يتماهى معها الشيعة «قوميًا»[68]، أو في إطار الجغرافيا التاريخية لـ «الدولة – الوطن».

---

(66) ثمة محاولة قام بها المرحوم محمد علي مكي، وهي تأريخ لبنان في مرحلة ما قبل العهد العثماني، وفيها جهد هادف لتغطية تاريخ مناطق الشيعة في لبنان، وهو التاريخ الذي يُستبعد أو يُهمل في التواريخ الأخرى التي تقدّم على أنها تواريخ وطنية. ويقدّم المؤلف كتابه على أنه «تاريخ وطني متوازن» انظر: محمد علي مكي، **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، 635-1516**، ط 2 (بيروت: دار النهار، 1979).

(67) قارن: محمد بسام، «الاتجاهات السياسية في جبل عامل، 1918-1926،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1983)، ص 54.

(68) ما نلاحظه ابتداءً من السبعينيات تكاثر الرسائل الجامعية لدى الطلاب الجامعيين والباحثين الشيعة، التي تتناول جبل عامل، مركزةً بصورة خاصة لا على الشخصيات الشيعية العائدة إلى الفترة العثمانية، بل على الشخصيات الشيعية المناهضة للاحتلال الفرنسي في عام 1920، أمثال: صادق حمزة وأدهم خنجر. هذا التركيز يعكس في رأينا نزعة تأكيد «هوية وطنية» في الدولة اللبنانية يُبحث عن مظاهرها السياسية بشكل رئيس في المواجهة مع الانتداب الفرنسي لا مع السيطرة العثمانية. بل إن إبراز صورة أدهم خنجر كـ «بطل وطني قومي» اكتسبت أهمية أكبر في سياق الصراع الطوائفي في الحرب الأهلية اللبنانية، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتكاد اليوم تتصدر الخطاب التاريخي الشيعي في موازنة رموز الشخصيات الأخرى، التي تتصدر الخطاب التاريخي لدى الطوائف الأخرى، أمثال فخر الدين ويوسف كرم...إلخ. من نماذج هذه الدراسات، انظر: جهاد بنوت، **حركات النضال في جبل عامل**، قدم له وجيه كوثراني (بيروت: دار الميزان، 1993).

ويمكن أن نضيف أن المؤرخين الشيعة الذي يقدّمون نماذج أولى للتاريخ العاملي في لبنان (محسن الأمين - محمد جابر آل صفا - علي الزين) ينتمون إلى أصول ثقافية تستمد مكوّناتها الأساسية من التراث الإسلامي والتعليم الديني[69]، وإلى بيئة اجتماعية - ثقافية أدى فيها «الفقيه»، «ابتداءً من إمام القرية» إلى المجتهد الأكبر، دورًا «مرجعيًا» لسلوك الفرد في المجتمع، وأحد مصادر الثقافة الأهلية[70].

لذا، فإن النص التاريخي الصادر عن مؤرخي هذه البيئة الثقافية لا يحمل همّ البحث عن شخصية محلية تحمل صورة البطل القومي المناهض للأتراك أو العامل من أجل الاستقلال الوطني

---

(69) تشكل نصوص السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة، ومحمد جابر آل صفا في تاريخ جبل عامل، والشيخ علي الزين في للبحث عن تاريخنا في لبنان، النصوص التاريخية الأولى التي صيغت في المرحلة التاريخية المعاصرة التي ابتدأت منذ مطلع القرن العشرين. وهي على الرغم من صدورها عن اهتمامات مختلفة تعبّر عن وجهة منهجية واحدة تتسم بالابتعاد عن «التنظير التاريخي» للدولة الجديدة، وبالانشداد نحو البيئة الثقافية العاملية التي هي بيئة مركّبة تمتزج فيها التقليدية الإسلامية - الشيعية بالأفكار الحديثة عن العروبة. قارن نُبذًا عن تراجم هذه الشخصيات ومصادر ثقافتها واتجاهاتها الفكرية في: هاني فرحات، الثلاثي العاملي في عصر النهضة: الشيخ أحمد رضا، الشيخ سليمان ضاهر، محمد جابر آل صفا (بيروت: الدار العالمية، 1981)، ص 175-181، ومحمد علي شمس الدين، «الاتجاه الإصلاحي الإسلامي في فكر السيد محمد محسن الأمين،» (أطروحة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الأول، قسم التاريخ، 1983). قارن أيضًا في شأن صورة البيئة الشيعية العاملية من خلال مجلة العرفان: Tarif Khalidi, «Shaykh Ahmad Arif Al-Zayn and Al-Irfan,» in: Buheiry, ed., pp. 110-124.

(70) Khalidi, pp. 119-121.

على غرار فخر الدين المعني، وعلى نمـوذج الصورة التي نجدها في الأدبيات التاريخية الأخرى. إن النص التاريخي الشيعي المحلي يذهب من محاولة إبراز دور الشـيعة في التاريخ الإسـلامي العام على الصعد الثقافية والعلمية والدينيـة كما نرى بوضوح في **أعيان الشيعة** للسيد محسن الأمين(71)، إلى محاولة التشديد على انتماءين مترابطين للشـيعة في لبنان: العاملية والعروبة، كما نرى في **تاريخ جبل عامل** لمحمد جابـر آل صفا(72)، وإلى محاولـة التركيز على نقد الروايات والأخبار، بهدف البحث عن تاريخ «ضائع» أو كشف الزيف الذي لحق بتاريخ الشيعة بفعل التاريخ المركزي لجبل لبنان كما نراه بوضوح لدى الشيخ علي الزين في: **للبحث عن تاريخنا في لبنان**(73).

وإننا إذ نكتفي بمتابعة نصوص كل مـن محمد جابر آل صفا وعلي الزين في موضـوع العلاقة القائمة بين الشـيعة والإمارة في جبـل لبنان وإشـكالية العلاقات العربيـة - التركية مـن زاويتهما كمؤرخين شيعيين، نشـير إلى أن عددًا كبيرًا من الرسائل الأكاديمية ظهر في السنوات العشر الأخيرة بأقلام باحثين وطلاب شيعة تناولوا جبل عامل في مختلف حقبه. وتبقى مع ذلك نصوص كل من جابر والزين أكثر نموذجية في التعبير عن البيئة الإسـلامية الشـيعية في لبنان.

---

(71) محسن عبد الكريم الأمين، أعيان الشيعة، حقّقه وأخرجه حسن الأمين، 56 ج (بيروت: دار التعارف، 1963).

(72) محمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل (بيروت: [د. ن.، د. ت.]).

(73) الزين، للبحث عن تاريخنا في لبنان.

يكتسب الانتماء العاملي[74] الذي يشدد عليه محمد جابر آل صفا صيغة الممانعة عن الالتحاق والذوبان في التاريخ المركزي لجبل لبنان الذي هو تاريخ الإمارتين المعنية والشهابية في التاريخ الحديث وعلى مستوى تاريخ السلطة، وهو تاريخ لا يتعرّف إليه الشيعي، أكان عامليًا أم بقاعيًا، على أنه «تاريخ سلطته» أو «تاريخ أهله». يقول المؤرخ محمد جابر آل صفا: «إن الأسر التي حكمت جبل عامل من غير أهله حكمًا مؤقتًا في عهد الأتراك العثمانيين هم آل معن وآل شهاب، إلا أن آل شهاب لم يكن لهم حكم ثابت طويل الأجل في بلاد الشيعة، فقد كانت مهمتهم معاونة الترك على الشيعيين إذا عصى هؤلاء وتمردوا على الولاة وأبوا دفع الضرائب»[75].

وهذا الاستقلال «الأهلي» العاملي الذي يؤكده المؤرخ الشيعي لا يُعطى كما هو الحال بالنسبة إلى استقلال جبل لبنان «طابعًا قوميًا» على نحو ما يرى جواد بولس وتوفيق توما وعباس أبو صالح في تناولهم جبل لبنان المعني والشهابي. فمحمد جابر آل صفا يضع هذا الاستقلال العاملي في إطار النظام الإقطاعي العثماني القائم على الالتزام للمقاطعات، ويوضّح: «إن سلطة ولاة الأتراك في معظم العهد الإقطاعي في جبل عامل كانت اسمية

---

(74) التشديد نفسه نجده واضحًا في موقف السيد حسن الأمين الذي يلخص موقفًا ثقافيًا مشابهًا، قارن: حسن الأمين، «من ذكريات السيد حسن الأمين،» في: حسن الأمين [وآخرون]، من دفتر الذكريات الجنوبية، 2 ج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1981-1984)، ص 11 و21.

(75) آل صفا، ص 109-108.

لا تتعدى استيفاء الأموال الأميرية على العمالة لخزانة الدولة والإكراميات والهدايا لجيوبهم. وأكثر ما تكون بطريقة الالتزام ومن رسا عليه المزاد سواء كان من أهل البلاد أو من غيرهم فوّضوا إليه أحكامها يتصرّف فيها كما يشاء ويريد. غير أن أهل البلاد لم يكونوا يومًا خاضعين لمن يلتزم بلادهم أو يحكمها بالقوة، فكانوا يقاومونه ويثورون عليه حتى يعيدوا حقهم. والباحث في تلك العصور **لا يرى سببًا معقولًا لخلاف وقع بين الولاة وأهل الإقطاعات إلا لأجل المال**»[76].

هذا الخلاف الذي يراه المؤرخ الشيعي تعبيرًا عن طبيعة نظام الالتزام القائم على «المزاد» في مراتب البيئة السلطوية للدولة العثمانية بين «الولاة» و«أهل الإقطاعات» يلخّص الخلاف من جهة بين مؤرخ هامشي أو طرفي كمحمد جابر آل صفا، ومؤرخ أيديولوجي آخر يحمل مشروعًا سياسيًا راهنًا يحاول أن يبرّره لا من خلال الحاضر الذي هو التاريخ القائم بل من خلال الماضي المحكي بـ «لغة الحاضر».

غير أن هذه الحيادية الهامشية التي تلتقط طبيعة الصراع في البنية الاقتصادية والسياسية للسلطنة العثمانية في مرحلة قديمة، لا تلبث أن تخلي مكانها لانعكاسات مشروع سياسي عربي كان قد بدأ يتكوّن في الحرب العالمية الأولى. فبتأثير عروبة تلك المرحلة التي برزت في المشرق، ردًا على سياسة التتريك التي شارك فيها المؤلف عبر جمعياتها فكان من بين معتقلي جمال باشا في ديوان

(76) المصدر نفسه، ص 110-111.

الحرب في عاليه، ثم كان من بين مؤيدي مشـروع المملكة العربية السورية بقيادة فيصل، نراه يدرج جبل عامل ابتداءً من الربع الأخير من القرن التاسع عشـر في نطاق التأريخ للحركة العربية المناهضة للحكم التركي.

ولما كانت سياسة التتريك والاستبداد الاتحادي الذي رافقها والمشاريع التقسـيمية للدول الكبرى التي تقاطعت معها قد خلقت إشكالية تاريخية معقدة لم تسمح أحوال المرحلة السياسية (ما بين الحربين) بدراستها دراسة وثائقية بسبب الغرق الكامل في الحادث السياسي آنذاك، فإن المؤرخ محمد جابر آل صفا يستعيد في إبرازه لدور الشـيعة في بدايات الحركة العربية شهادة شفهية لأحد أعيان آل الصلح عن مشـاركة أعيان وعلماء من الشيعة في مؤتمر دمشق السـرّي الذي عُقـد عام 1877 فـي غضون الحـرب العثمانية - الروسـية، والذي قرر إنشـاء إمارة سـورية عربية «برئاسـة الأمير عبد القادر الجزائري»[77].

وهو في سياق تعداده للمشـاركين الشيعة في المؤتمر، يذكر: «العالِم الجليل السيد محمد الأمين من الأشراف الحسينيين سكان شـقراء - جبل عامل، والنبيل الحاج علي عسـيران رأس الأسرة العسيرانية المعروفة في صيدا، والشيخ علي الحرّ الجبعي، وشبيب باشا الأسعد»؛ ويضيف معلّقًا: «وكان المفتي العاملي السيد محمد

---

(77) الشهادة الشفهية عادت فنُشرت في: عادل الصلح، سطور من رسالة: تاريخ حركة اسـتقلالية قامت في المشـرق العربي سـنة 1877 (بيروت: دار العلم للملايين، 1966).

الأمين المار ذكــره متطرفًا في عروبته، مجاهدًا بفكرته السياســية، يحرّض العامليين على الثورة ويُراســل الأمير الجزائري في دمشق بصراحة تامة ويكتب على غلاف رســائله: دمشــق - دار الإمارة، بالقلم العريــض. واتصل الخبــر بالوالي التركي فنفى الســيد إلى طرابلس الشام»[78].

هذه النزعــة العروبية التي تحمل تأثيــرات الجمعيات العربية في مرحلة الحرب العالمية الأولى والتــي يحاول المؤلّف أن يرى تعبيراتها في المرحلة المتأخرة من الدولــة العثمانية (أواخر القرن التاسع عشــر) في المشــاركة العاملية الشــيعية في الحركة العربية (بدءًا بما يســميه «مؤتمر دمشــق الســري 1877» إلى الجمعيات السياســية في الحرب العالميــة الأولى)، لا تنطبق كمــا رأينا على تفســير الصراعات التي قامت بين «أهل الإقطاعات والولاة» (على حد تعبير المؤلف) في القرنين الســابقين من عمر الدولة العثمانية (السابع عشر والثامن عشر)، بل تكتفي بتأكيد الانخراط العاملي في الحركة العربية، منذ بدأ الحديث عن مشاريع الاستقلال عن الدولة العثمانية في أواخر القرن التاســع عشــر ومطالع القرن العشرين. وحتى بالنســبة إلى بدايــة هذا الانخــراط نُلاحــظ اختلافًا لدى المؤرخين الشيعة أنفسهم؛ ففي حين يرى محمد جابر آل صفا بداية هذا الانخراط في أول حركة اســتقلالية قامت في المشرق العربي (مؤتمر دمشق 1877)، يشــك الشــيخ علي الزين في ثبوت مثل تلك الحركة الاستقلالية نفسها تاريخيًا، وفي صحة انخراط العلماء

---

(78) آل صفا، ص 208.

والأعيـــان العاملين فيها، ويُرجـــع انخراط العامليـــن في الحركة العربية إلى مرحلة التتريك، مرحلة الجمعيات العربية.

إن خبر تلك الحركة الاســـتقلالية هو، في رأي الشـــيخ علي الزين، من «أثر العنعنات في تاريخنـــا»[79]. يقول في نقد هذا الخبر المروي: «لو صحّ خبر هذا المؤتمر (مؤتمر دمشـــق السرّي) وكان له وجود يومئذ - ولو في الخيال - لأشـــار إليـــه المؤرّخون الذين عاصروا أعضاء المؤتمر المومأ إليهم أو عاصروا الأمير عبد القادر نفســـه، كالدكتور ميخائيل مشّـــاقة، والأســـتاذ محمد كـــرد علي، والعلاّمة الشيخ محمد علي عز الدين، والشيخ علي سبيتي، والشيخ محمد مغنية، وشبيب باشا الأســـعد، وغيرهم من العلماء والأدباء والأعيان الذيـــن أولعوا بالقصـــص والحديث عن كل ما لابســـوه وشاهدوه وسمعوه في حياتهم، ومع ذلك لم نسمع عنهم ولم نجد في آثارهم التاريخية - ولو تلميحًـــا - إلى ما نصّ عليه المؤلف أو ناشر كتابه»[80].

وهو إذ يشـــير إلى أن مصدر المشـــاريع المعدّة لفصل سورية هو الغرب آنذاك (اعتمادًا على كتاب السياســـة الدولية في الشـــرق العربي لمؤلفيه عادل إسماعيل وإميل خوري اللذين أشارا بناءً على وثائق فرنسية إلى ترشيح عبد القادر الجزائري في مشروع استقلالي لســـورية)، يرى، وبغض النظر عن نيات الدول الغربية ومشاريعها وأفكار دبلوماسييها، «أن قادة العرب المســـلمين - في تلك الأيام

(79) الزين، ص 23.

(80) المصدر نفسه، ص 30.

العصبية - لم يكن فيهم من يفكّر باستقلال سورية أو في فصل أي قطر عربي عن جسم الدولة العثمانية وتجزئة البلاد إلى إمارات ودويلات صغيرة يسهل على الدول الأجنبية الطامعة في بلادهم أن يستولوا عليها قطرًا بعد قطر»[81].

وهو إذ يُذكّر بأفكار الجامعة الإسلامية والرابطة العثمانية السائدة آنذاك، ولا سيما عند العلماء والإصلاحيين المسلمين، يتساءل: «هل يصح أو يجوز للقارئ الكريم أن يذهب إلى أن أعيان جبل عامل كالشيخ علي الحرّ والسيد محمد الأمين كانوا يعملون مع قناصل فرنسا وعملائها - يومئذ - على فصل سوريا عن جسم الدولة العثمانية؟». ويضيف: «مع أن من يُراجع كتاب جواهر الحكم للوجيه الفاضل الشيخ محمد مغنية معاصر السيد محمد الأمين يشعر أن السيد كان من المُغالين في الإخلاص للأتراك العثمانيين»[82].

في الواقع، إن وجهة نظر مؤرخ شيعي كالشيخ علي الزين، وقد احتفظ من الثقافة الإسلامية التاريخية المحصّلة لديه بأصول نقد النص وتمحيصه على قاعدة «التعديل والتجريح» لدى علماء الحديث وبما تقدمه هذه الأصول من ضوابط في قراءة النصّ ومدى الأخذ بالرواية[83]، إن وجهة النظر هذه تقترب من الواقع

---

(81) المصدر نفسه، ص 28.

(82) المصدر نفسه، ص 33.

(83) انظر مقاربة جدية بين أصول المنهجية التاريخية الحديثة ومصطلح الحديث: أسد رستم، مصطلح التاريخ: وهو بحث في نقد الأصول وتحري الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها وفي ما يقابل ذلك في علم الحديث، ط 2 (صيدا: المكتبة العصرية، [د. ت.])، ص 57-87.

التاريخي بقدر اقتـراب النصوص والروايات مـن زمانها ومكانها ومصادرها الاجتماعية - الثقافية التي أنتجتهـا وبقدر بُعد الباحث عن إيحاءات وتأثيـرات الأيديولوجيا السياسـية الحديثة المرتبطة بالمشاريع النخبوية لـ «الدولة القومية» الحديثة. وهي إيحاءات من شـأنها أن تحوّر النص أو أن تنتقي منه أو تتجاهله، أو أن تعيد بناءه بلغة الحاضر ووفق مقتضيات المشروع السياسي المطروح والسائد.

هذا على وجه التحديد ما يفلت منه الشـيخ علـي الزين في تناوله الفترة العثمانية وشخصياتها المحلية، أكانت «عاملية» شيعية أم جبلية مارونية أم درزية. فهو لا يُسـقط من حسابه فحسب هموم إيجاد بطل وطني فـي التاريخ العثماني للبنـان الحالي انطلاقًا من النواة والمركز (جبل لبنان)، بل بسبب قربه من النص القديم وعدم اللجوء إلى توظيفه في المجال السياسـي، وكذلك بسبب هامشيته حيال المشـروع اللبناني الجديد، لا يجد نفسه مسوقًا للبحث عن «بطل قومي» محلّي للشـيعة في لبنان. فقصة علـي الصغير، أحد زعمـاء إقطاع جبل عامـل الذي قضى على آل شـكر، تخضع في منظور الشـيخ علي الزين للتحليل والمقارنة ومعرفة أحوال العصر آنـذاك، ليخلص إلى اعتبار صراع علي الصغير وشـكر صراعًا بين بيوتات إقطاعية بهدف مدّ نفوذ الالتزام و«المتسلمية» تحت سقف التوازن الذي يقرّه الوالي العثماني القوي فـي المنطقة؛ «ذلك بأن العهد الإقطاعي (كما يقول معلّقًا على قصـة علي الصغير) - وإنْ يكن عهد استبداد وفوضى وعسـف - لم يكن خالي الوفاض من قواعد رئيسـة نافذة الحكم ومن أصول مرعية محترمة لدى الحكام الكبار والصغار. فلم يكن يباح في العهد الإقطاعي لأحد من الناس

بالغًا ما بلغ من القوة أن يستولي على مقاطعة من المقاطعات بدون ضمانة مالية تؤدى للحاكم العام أو لوالي الأيالة، أو بدون تعهدات وشروط خاصة تفرض على ملتزم المقاطعة من قبل الولاة والحكام مثل أن يقدّم لدى الحرب كمية معلومة من الرجال والعتاد، وأن يؤيد بجهده ميول السلطات العليا في السياسة الداخلية والخارجية»[84].

إذًا لا ناصيف النصّار في تحالفه مع ظاهر العمر ومع علي بك الكبير، هو «بطل قومي» عربي أو لبناني للشيعة، ولا فخر الدين - في نظر المؤرخ الشيعي المعاصر - هو بطل قومي لبناني أو عربي للدروز أو الموارنة أو السنّة. إن وضع هذه الثورات داخل إطار القواعد الرئيسة للحكم العثماني - كما يقول - تسمح له بالاستنتاج التالي: «لم تكن ثورة علي بك الكبير أو الشيخ ظاهر العمر وأمثاله من مشايخ المتاولة (كالشيخ ناصيف النصّار) ثورة على الواقع الفاسد في أنظمة الحكم وإدارة الدولة لتبديله بنظام أصحّ وإدارة أصلح، وإنما كانت تلك الثورة في جملتها وتفصيلها محاولة أفراد أو جماعة من الحكّام المحليين أن يعزّزوا نفوذهم ويبسطوا سلطانهم على شؤون الحكم والإدارة في الولاية أو السنجقية أو المقاطعة وما إليها من قرى وقبائل مع بقائهم تابعين - على نحو ما - لسلطان الخلافة العثمانية في إسطنبول»[85].

---

(84) الزين، ص 266، 286 و299.

(85) المصدر نفسه، ص 501.

أما بالنسبة إلى فخر الدين المعني، فلا إلحاقه مقاطعات جبل عامل بفلك جبايته للضرائب هو نوع من التوحيد الوطني أو مركزية الدولة كما تذهب الأيديولوجيا القومية الحديثة أو النزعة النخبوية المعاصرة؛ ولا صراعه مع مصطفى باشا والي دمشق في معركة عنجر هو تحرير وطني أو قومي. يقول علي الزين: «وبعد، فإن معركة عنجر لا تعدّ لدى التمحيص معركة بين العثمانيين واللبنانيين، وإنما هي في الحقيقة معركة أهلية بين حزب المعنية والشهابية وحزب الحرافشة والسيفلية؛ كان جيش الباشا فيها بمعدّاته ومظاهره مع الحرافشة والسيفلية، وبأغواته وبكباشيته مع الشهابية والمعنية. وانتصار حزب من اللبنانيين على حزب في حرب أهلية لا يُعد انتصارًا وطنيًا يصحّ للمؤمنين بالمبادئ الوطنية الشاملة والأهداف القومية الأهلية أن يعتدّوا به ويتحمسوا له وخصوصًا عندما يكون وراء حرب الظافرين أهداف استعمارية كإعادة الأراضي المقدسة للصليبيين مثلًا، أو مقاصد رجعية كتغليب طائفة من اللبنانيين على طائفة وإنشاء قومية مارونية»[86].

****

حتى هنا حاولنا أن نقدّم تصنيفًا لاتجاهات الكتابة التاريخية اللبنانية المعاصرة يقوم على إبراز الفروقات في النظر إلى صورة «الرمز الوطني» والعلاقات العربية - التركية العائدة إلى الفترة العثمانية.

---

(86) المصدر نفسه، ص 252.

والمُلاحظ أن العامل المحدّد لموقف المؤرخ اللبناني (الطائفي) في رسم هذه الصورة هو «المشروع السياسي» القائم بين الدولة من جهة والطائفة من جهة أخرى. وهو مشروع يراوح بين تمثّل «أحقية تاريخية» للدولة والتماهي معها (جواد بولس)، وبين مطلب المشاركة في هذا الحق (محمد جميل بيهم)، وبين هامشية تصل إلى حد «الممانعة الثقافية» التي تلجأ إلى التاريخ للبحث عن «الضائع» أو «المنسي» فيه كما يشير عنوان كتاب علي الزين. لكن سياق التاريخ عند واحدٍ كالشيخ علي الزين، لن يستمر بالخط والمنحى ذاتهما لدى النخب الشيعية الجديدة، بدءًا من السبعينيات، بل سيُبحث عن «بطل شيعي» لبناني من مرحلة العشرينيات، ليجري التأسيس التاريخي للانخراط في المشروع السياسي (مشروع الدولة)، عبر «رموز نضالية» ذات منحى وحدوي عروبي، كأدهم خنجر وصادق حمزة وانتفاضة بنت جبيل عام 1936، حيث تتأرجح عملية الانتماء بين اللبنانية والعروبة وبينهما العاملية.

في خضم هذا التجاذب بين مؤرخين لبنانيين، منتمين إلى طوائفهم ضمنًا أو صراحةً، **أين نضع كمال الصليبي في قراءته تاريخ لبنان الحديث وصورة فخر الدين المعني بصورة خاصة؟**

خامسًا: كمال الصليبي في تأريخه لبنان الحديث وصورة الأمير المعني (من لبنان - الملجأ إلى لبنان - المأزق)(٭)

عندما نتطرّق إلى مساهمة كمال الصليبي بمباحثه في حقل تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، تستوقفني كقارئ وباحث في هذا التاريخ مسألتان رئيستان عالجهما كمال الصليبي في جملةٍ من كتبه ومقالاته التي تناول فيها التاريخ اللبناني على امتداد سنوات:

المسألة الأولى: هي مسألة الإمارة اللبنانية، حيث يتبيّن إشكالها عندما يُطرح السؤال (وهو سؤال إشكالي بامتياز): **هل لهذه الإمارة ميزة أو ميزات تجعلها ذات خصوصيات، تبرر القول بأنها كانت الصيغة التاريخية (أو النواة التاريخية) المؤسسة أو الممهدة للدولة اللبنانية الحديثة؟** وأن البطل المؤسس هو فخر الدين المعني؟ لكمال الصليبي رأي توصّل إليه عبر بحث إمبيريقي، (تجريبي) في المصادر، مفاده أنه لا يرى أساسًا لهذه الخصوصية. فكيف توصّل إلى هذا الموقف؟

المسألة الثانية: هي مسألة تصوّر الماضي في حاضر لبنان.

(٭) يأتي اختيار كمال الصليبي، في هذا السياق، وكفصل أخير مضافٍ إلى هذا المبحث، نوعًا من خاتمة أو ما يشبهها لتكريم مؤرخ لبناني كبير حاول التفريد خارج السرب الطائفي، فاصطدم بأسوار الطائفيات التي كانت تصدّه، فاعتقد صادقًا أن نصح الطوائف بتنظيف بيوتها، كافٍ لبناء دولة. تحاول هذه الورقة أن تقدّم مراجعة نقدية لهذه الرؤية، وهي ورقة قدّمت في اللقاء التكريمي لكمال الصليبي، في الجامعة الأميركية في بيروت بتاريخ 2 أيار/ مايو 2012.

السؤال الإشكالي كيف يتصوّر اللبنانيون ماضيهم؟ وهل يصلح هذا التصوّر، وهو غالبًا تصور طوائف لماضيها، أساسًا لبناء لبنان جديد؟

- يحاول هذا الجزء من الورقة أن يقرأ باختصار شديد معالم المنهج في تناول كمال الصليبي هاتين المسألتين. وقد اخترتهما - عن عمد - لتبيان محطتين (أو حيزين) في مسار البحث التاريخي المتعلق بلبنان الحديث لدى كمال الصليبي:

- محطة تجريبية إمبيريقية أوصلته إلى الرأي القائل بأن الإمارة ليست إلا نظام التزام.

- محطة توليفية أوصلته إلى نحو من المفهومية في فهم الماضي وعلاقة هذا الماضي بالحاضر، حيث يحاول كمال الصليبي أن يحرر هذا الماضي من شوائب السياسة في ذاكرات الطوائف اللبنانية (بتعبير الصليبي نسيج العناكب في منازل اللبنانيين).

1 - الحيز الأول - التجريبي: مسار الاطلاع التدريجي على المصادر

في حوار أجرته مجلة **الفكر العربي** مع كمال الصليبي في عام 1980 عن كتابته في تاريخ لبنان الحديث، يقول في موضوع تأريخه لإمارة ما يلي:

«كنت في السابق أتكلم عن 'الإمارة اللبنانية' وأتبع غيري في الاعتقاد بأن هذه الإمارة ظهرت وتوطّدت أركانها للمرة الأولى في عهد فخر الدين بن معن. فلما توسّعت معلوماتي عن طريق البحث

والممارسة للمنهج التاريخي العلمي، تبيّن لي بما لا يقبل الشك أن ما كنت أعتبره في البداية 'إمارة لبنانية' حسب التقليد المألوف - لم يكن في أساسه إلا التزامًا سنويًا قابلًا للتجديد لجباية الضرائب للدولة العثمانية في بعض المناطق»[87].

ما يجدر تأكيده في معرض التعليق على نص كمال الصليبي المقتبس من محاورته عام 1980، ومن مقالته - المحاضرة المعنونة «فخر الدين والفكرة اللبنانية»[88] المعطيات التالية:

- إن كمال الصليبي يعتمد بصورة أساسية على المصادر الوثائقية وعلى نقدها، وعلى مقارنتها بمصادر أخرى، ليستنتج «حقائق» تدحض ما هو سائد من «أخبار» في كتب من التاريخ يجري اعتمادها كمصادر أولى رائجة: ككتاب طنوس الشدياق **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، وكتاب عيسى اسكندر المعلوف **تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني** (بيروت 1966)، وهو في اعتماده على العمل الوثائقي المباشر (النقد والنقد الداخلي)، قلّما يعتمد على المفاهيم والأطر النظرية العامة المستمدة من علوم اجتماعية وإنسانية.

---

(87) حوار مع كمال الصليبي، في: **الفكر العربي** (كانون الثاني/ يناير 1980)، ص 201.

(88) كمال الصليبي، «فخر الدين الثاني والفكرة اللبنانية،» في: **أبعاد القومية اللبنانية** = *Les Dimensions du nationalisme libanais*، محاضرات جامعة الروح القدس (الكسليك، لبنان: جامعة الروح القدس، 1970).

- يدحض مثلًا قصة آل معن وقدومهم إلى الشوف كما يرويها الشـــدياق. «ليس هناك في التواريخ ما يثبت هــذه القصة. بل هناك في القصة ذاتها أخطاء تاريخية واضحة، الأمر الذي يشـــير إلى أنها محاولة متأخرة لفهم أصل الإمارة المعنية في الشـــوف». (مصادره في نقد رواية الشـــدياق: صالـــح بن يحيى، البحتـــري التنوخي في النصف الأول من القرن الخامس عشـــر وابن سباط الفقيه في الربع الأول من القرن السادس عشر، حيث لا إشارة إلى هذه القصة)[89].

- يدحض قصة لجوء فخر الدين وشـــقيقه الأصغر يونس بعد وفاة والدهما قرقماز إلى كســـروان حيث تربيا في كنف آل الخازن. يقول: «ليس هنـــاك ذكر لهذه القصة في 'تاريـــخ الأمير فخر الدين المعنـــي' للخالدي الصفدي الـــذي عاصر فخر الديـــن وعمل في خدمته، ولا في تاريخ المحبي الدمشقي المتوفى عام 1699»[90].

كذلك لا ذكر لقصة لجوء فخر الدين وشقيقه إلى كسروان عند آل الخـــازن، لا في تاريخ الدويهي (تاريـــخ الأزمنة، بيروت 1951 ص284 - 285)، ولا فـــي كتاب الأمير حيدر الشـــهابي المتوفى في عام 1835 (الغرر الحســـان في تاريخ حوادث الزمان، القاهرة 1900، ص619)[91].

يقول كمال الصليبي: «لعل أول من روى قصة لجوء الأميرين فخر الدين ويونس إلى كســـروان هو الشيخ شيبان الخازن المتوفى

---

(89) المصدر نفسه، ص 88.

(90) المصدر نفسه، ص 88.

(91) المصدر نفسه، ص 91.

عام 1850. وقد انتقد هذا المؤرخ البطريرك الدويهي لأنه لم يذكر ماذا حدث للأخوين المعنيين في السنوات الست التي تلت وفاة والدهما»[92].

يرى الصليبي أن الشدياق تبنّى هذه القصة وأضاف إليها اسم الحاج كيوان الماروني الذي خبأ الولدين في بلّونه، وهذه القصة يستعيدها أيضًا عيسى اسكندر المعلوف المتوفى عام 1956. وفي رواية المعلوف بعض الإضافات إلى القصة، أهمها اجتهاده في تعريف الحاج كيوان[93].

يخلص الصليبي إلى القول «هكذا تروي تواريخنا التقليدية قصة لجوء فخر الدين وأخيه يونس إلى كسروان وتربيتهما في كنف آل الخازن. وأقل ما يقال عن صحة هذه القصة أنها غير ثابتة. والمرجح أنها محاولة متأخرة يرجع تاريخها إلى أبعد من أواخر القرن الثامن عشر لتفسير أساس العلاقة بين الأمير فخر الدين وآل الخازن وعطف الأمير على الموارنة بشكل عام»[94].

أما عن طبيعة حكم فخر الدين للبلاد «أي سلطته»، فلا يراها ذات طبيعةٍ واحدة. يسأل: ما هي السيطرة التي كانت لفخر الدين على مختلف المناطق التي دخلت تحت حكمه، وهل كانت هذه السيطرة من نوعٍ واحد في جميع هذه المناطق؟

---

(92) الصليبي، «فخر الدين الثاني»، ص 91-92.

(93) المصدر نفسه، ص 95.

(94) المصدر نفسه، ص 94-95.

يجيب: «كان فخر الدين من الناحية الرسمية، ملتزمًا لجباية الضرائب، لا غير في جميع المناطق التي سيطر عليها. إلا أن مكانته الحقيقية في المناطق الدرزية وكسروان كانت تختلف كثيرًا عنها في المناطق الأخرى. ففي الشوف كان لفخر الدين حكم تقليدي موروث مستقل تمام الاستقلال عن الالتزام الرسمي المرتبط بالدولة. وفي المناطق الدرزية الأخرى حيث لم يكن للمعنيين حكم موروث كان لفخر الدين - بالإضافة إلى الالتزام زعامة شخصية معترف بها على الدروز القيسية، وهي كذلك زعامة من النوع التقليدي المحلي الخارج عن سلطة الدولة. وكان لفخر الدين في كسروان تبعية تلقائية بين الموارنة، مما جعل له في هذه المنطقة أيضًا مكانة خاصة مستقلة عن الدولة (...)»، ويضيف: «أما خارج المناطق الدرزية والمارونية، فكانت سيطرة فخر الدين مجرد التزام من الدولة تدعمه قوة الأمير العسكرية»[95].

على أن هذا التوصيف للواقع من خلال القراءة الدقيقة والمقارنة للمصادر، لا يمنع كمال الصليبي من إعادة الاعتبار إلى الفكرة (فكرة فخر الدين)، ولكن كأسطورة (Mythe) لها دورها في أسطرة التكوّن التاريخي للبنان الحديث «بدأت هذه الأسطورة صغيرة ثم نمت مع نمو لبنان حتى أصبح فخر الدين في نظر اللبنانيين اليوم رائد الاستقلال اللبناني ورمز الوحدة الوطنية»[96].

لكن ما يسكت عنه هذا الاستنتاج الذي يتوصل إليه كمال

---

(95) الصليبي، «فخر الدين الثاني،» ص 109.

(96) المصدر نفسه، ص 110.

الصليبي في مقالته «فخـــر الدين والفكرة اللبنانية» (1970)، هو أن هذه الأســـطورة لا يُجمع عليها اللبنانيون كصورة وطنية جامعة أو كتاريخ وطني جامع. وهذا ما يقودنا إلى البحث في المســـألة الثانية التي أشرنا إليها، كيف يتصوّر اللبنانيون ماضيهم؟

2 - كيف يتصور اللبنانيون ماضيهم؟ التاريخ والطائفة والسياسة ومن المسؤول عن «بيوت العناكب»

هذا ما يحـــاول كمال الصليبي أن يجيب عنـــه في كتابه «بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع»[97].

يســـتعيد كمال الصليبي صورًا من تواريـــخ الطوائف اللبنانية، تتناول أصولها ومواقع سكنها وأدوارها وصراعاتها السياسية، ونُبذًا مختصرة عـــن خصائصها المذهبية والعقيديـــة. وهو في تناوله هذه الصور يقدّم لوحة توليفية تختزل ما كان قد بحث فيه ووسّـــعه في كتاباته الســـابقة المتخصصة، أي منطلق تاريـــخ لبنان الذي ركّز فيه على معطيات التاريخ الوسيط (الإسلامي)، وتاريخ لبنان الحديث، ومقالات أخرى متخصصة في نقد المؤرخين الموارنة.

ولعل أهـــم ما في هذا الكتاب، بالنســـبة إلى ســـياق ما نقدّمه استكمالًا لهذا المبحث الفصول التالية:

- الإمارة المتصوّرة: حيث يســـتعيد نقده للتصور المســـيحي

---

(97) كمال الصليبي، بيت بمنـــازل كثيرة: الكيان اللبناني بيـــن التصور والواقع، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة نوفل، 1990).

الماروني للإمارة، فيميز بين التصوّر الأسطوري - الأيديولوجي، ومعطيات الواقع التاريخي.

- **الوطن الملجأ**: حيث يمارس نقدًا لنظرية الأب لامنس التي تقول بالجبل - الملجأ.

- **لبنان العثماني: ما خصوصيته؟** حيث يرى أن لا خصوصية مميزة له من بقية المناطق العربية.

- **انبعاث فينيقيا**: وهي النظرية التي برزت أيضًا لدى بعض المؤرخين الموارنة في مرحلة الانتداب والاستقلال وتقول بالأصولية الفينيقية للبنان - فيتناولها كمال الصليبي بالنقد لأنها تقطع مع المرحلة الإسلامية قطعًا مفتعلًا وغير تاريخي.

- **التجربة والخطأ**: حيث يبرز دور نخب مسيحية وإسلامية - سنية معتدلة اقتربت بعضها من بعض لتنشئ ما سيسمى «الميثاق الوطني» الذي لن تلبث تجربته أن تقع في أخطاء التطرف والشطط من جراء اختراق الطائفيات والعشائريات والمحسوبيات، فكان الخلل والتفاوت في التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي أوصل إلى عام 1975.

ويختم كمال الصليبي كتابه بفصلين ختاميين:

- **الحرب على تاريخ لبنان**

- **البيت والمنازل الكثيرة**

في هذين الفصلين يقدّم كمال الصليبي رؤيةً لكيفية النظر إلى تاريخ لبنان. ويتلخص هذا المنظور بالنقاط التالية:

- **لا يمكــن أن تفرض طائفــة نظرتها إلى تاريــخ لبنان على الطوائف الأخرى**، ويســتعرض ثلاث تجارب طائفية فشــلت في كتابة تاريخ مدرسي: تجربة إســلامية سنية قام بها أستاذان من كلية المقاصد هما زكي النقــاش وعمر فروخ، في عام 1935؛ فألّفا معًا كتابًا بعنوان «تاريخ ســورية ولبنان»، جرت فيه تعرية لبنان من كل تاريخية خاصة به خارج الإطار العربي - السوري[98].

- تجربة مســيحية قام بها أســتاذان: أسد رســتم وفؤاد أفرام البستاني عام 1937، فنشــرا كتاب موجز تاريخ لبنان، وهو «مؤلَّف بالغ بالتشــديد على الطابع الخاص للبنان، حتى أنه لم يكن هنالك مسلم واحد مستعد للقبول به» كما يقول كمال الصليبي[99].

- تجربة درزيــة متأخرة حصلت في غضــون الحرب الأهلية في لبنان (في الثمانينيــات من القرن الماضــي)، حين اعتمد «في مدارس الشوف السرد الدرزي الجديد لتاريخ لبنان وحيث أجريت تعديلات في منهاج الدراســة تتفق مع الروحية السياسية للجماعة الدرزيــة»[100]، وكان ذلك في إثر تحطيم تمثــال الأمير فخر الدين

---

(98) الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص 253.

(99) المصدر نفسه، ص 253.

(100) المصدر نفسه، ص 251.

المعني في بعقلين عام 1983، كردة فعل على «التمجيد المسيحي» لهذا الأخير(*).

ويخلص كمال الصليبـــي إلى القول أنه لا بد من حملة تنظيف عامة في بيوت العناكب المنســوجة داخل البنى الطائفية والمذهبية المختلفة في البلاد لإزالة جميع الأحكام المسبقة والأحكام المسبقة المضادة المتعلقة بماضي لبنـــان وماضي العرب. ويقصد بالتنظيف هنا، نقد النظريات المختلفة التي قدّمتها الطوائف اللبنانية، أكان من وجهة نظر القومية العربية الدمجية أم من وجهة نظر القومية اللبنانية التي تسعى إلى البحث عن الخصوصية، أكان البحث في الفينيقية أو الإمارة أم في نظرية الملجأ.

ويخرج من هذا النقد بثلاثة استنتاجات تتصل بإعادة النظر في التاريخ اللبناني:

- الاستنتاج الأول هو أن تجربة الحرب الأهلية في لبنان أثبتت بما لا يقبل الشـــك، أن أي طرف من اللبنانيين لا يمكن أن يفرض رأيه بسهولة على الطرف الآخر.

(*) نضيف أيضًا إلى المحاولات التي يشير لها كمال الصليبي، المحاولات التي جرت بعد الطائف (إقرار وثيقة 1990). الأولى عندما كان منير أبو عسلي رئيسًا للمركز التربـــوي في لبنان، وقد أنجـــزت المحاولة بعضًـــا من المخطط الــذي اقترحته اللجنة، غير أن وزير التربيـــة عبد الرحيم مراد أوقف العمل بالكتب التي أُنجزت بحجة مســـاس بعضها بـ«عروبة لبنان»، والثانية في عهد وزارة حسن منيمنة حين أنجزت اللجنة مخططًا كاملًا لكتب التاريخ في المراحل الثلاث: الابتدائية والمتوســـطة والثانوية. هذا المخطط لا نعـــرف مصيره، لكن ما نعرفه أن المشـــروع تعثـــر أيضًا بســـبب احتجاجات أصوات حزبية مســـيحية على حصر المقاومة في المقاومة الوطنية ضد احتلال إسرائيل واستبعاد «مقاومات أخرى» من التدريس.

- الاســتنتاج الثاني هو أن التجربة أثبتت منذ عام 1920 حتى اليوم «أن اســتمرار وجود لبنان كدولة مســتقلة ذات سيادة داخل حدوده الراهنــة أمر ممكن، وبغض النظر عما إذا كان هناك شــيء اســمه لبنان قبل العــام 1920 أم لا. وهذا يعني أنــه لم تعد هناك حاجة إلى اختراع تاريخ خاص للبنان ما قبل هذا التاريخ».

- الاســتنتاج الثالــث هــو أن العالــم العربي أصبــح يقبل بالجمهوريــة اللبنانية كما هــي، ويفهم البنية الحسّاســة للمجتمع اللبناني. وهذا يعني أن التســليم بعروبة لبنان - إلى الحد الذي قد يكون فيه هذا المفهوم صحيحًا - ما عاد يشــكل خطرًا على سيادة البلد ووحدته[101].

خلاصة موقفه مــن التاريــخ وعلاقته بالحاضر والمســتقبل هي أنه لا يمكــن بناء وطن دولة على تاريخ سياســي مختلَف فيه؛ فلا بد مــن الإقرار والاعتراف بهذا الاختــلاف على قاعدة البحث التاريخي الموصل إلى حقائق تاريخيــة وإن كانت هذه الحقائق لا تحمل معاني الوحدة الوطنية، وهــي لا تحملها أصلًا. وبناءً عليه، يطرح كمال الصليبي على اللبنانيين - كجماعة سياســية - المهمة التالية: «عليهم أن يعرفوا بدقة من هم وما ارتباطهم بالعالم المحيط بهم. لهذا عليهم أن يعرفوا بدقة لمــاذا هم لبنانيون وكيف أصبحوا لبنانيين، وهــم لم يكونوا فــي الأصل إلا مجموعة مــن الطوائف المتفرقــة صودف تواجدها فــي بقعة واحدة مــن الأرض. وإن لم يفعلوا ذلك - وبغض النظر عن الطريقة التي ســيصلح بها الشجار

(101) الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص 273.

الحالي في لبنان - فإنهم سيستمرون في البقاء مجموعة من العشائر البدائية المتنافرة أصلًا، تسمي نفسها عائلات روحية دون أن يكون لها بالضرورة أية علاقة بالروحانيات...»[102].

لكن السؤال المغفل أو المسكوت عنه في هذا المشروع الراهن هو التالي: ما هي شروط «الحاضر» التي تمكّن من تصحيح الأحكام المسبقة للوصول إلى المعرفة الدقيقة (الصحيحة)، أي «العلمية» والتي يطلبها المؤرخ كمال الصليبي من «اللبنانيين»؟ هل يطلبها منهم كـ«طوائف» أو كأفراد ومواطنين، أو كمؤرخين من أهل الاختصاص؟ وفي الحالة الأخيرة، ما العمل إذا اختلفت المدارس والمناهج والمفاهيم ما بين المؤرخين أنفسهم؟

لنحاول الإجابة عن هذا السؤال المركّب بتفحص الموضوع من زاويتين:

أولًا: من زاوية المؤرخ المحترف (المتخصص)، وينطبق هذا على المؤرخ نفسه، فكيف توصل كمال الصليبي إلى هذه المعرفة التي يودّ أخيرًا تعميمها والنصح بها؟

ثانيًا: من زاوية الثقافة التاريخية العامة، وفي هذه الحالة ما الفرق في أن يعرف المواطن ماضيه من موقع المواطنية في دولة - وطن (دولة مواطنين)، وتعرف «الطائفة» تاريخها «كجماعة موحّدة»، وبأية صفة؟ بصفتها الدينية أم بصفتها السياسية، إذا جاز التعبير؟

---

(102) المصدر نفسه، ص 273.

من زاوية المؤرخ المحترف: كمال الصليبي
بين التاريخ التجريبي (الإمبيريقي) والتاريخ المفهومي:

ثمة من يطرح السؤال التالي: في أي مدرسة من مدارس التاريخ تقع مقاربات كمال الصليبي في تناوله تاريخ لبنان الحديث؟ نستعين في الإجابة عن هذا السؤال بمعطى مساعد يتمثّل في تصريحه الذي استشهدنا به عندما طوّر كمال الصليبي رأيه في طبيعة الإمارة في الجبل: كيف حصل الانتقال لديه من المعرفة القائمة على «الإتباع» كما يقول «أتبع غيري في الاعتقاد» إلى المعرفة المحققة القائمة على «التوسع في المعلومات عن طريق البحث والممارسة للمنهج التاريخي العلمي».

يُعبّر الاعتراف أولًا وبمعيار الأخلاقيات العلمية عن صدقية عالية وأخلاقية مهنية رفيعة لدى مؤرخ كبير. ويعبّر ثانيًا، عن انتماءٍ إلى منهج يصفه بـ «ممارسة المنهج التاريخي العلمي»، وهذه الممارسةُ هي أداته للعبور من المعرفة التقليدية إلى المعرفة العلمية.

فما هي ركائز وأبعاد هذه الممارسة؟ وما كانت ركيزتها عند كمال الصليبي عندما يمارس التأريخ للبنان الحديث؟

حين التفكر في هذا السؤال أستحضر بعدين من أبعاد المنهج التاريخي، أو بتعبير أدق وأشمل أيضًا «التفكير تاريخيًا»: **أولًا بُعد** التجريبية في الممارسة التأريخية، **وثانيًا بُعد** المفهومية في هذه الممارسة، فأي بُعد هو الغالب في ممارسة كمال الصليبي للتأريخ

اللبناني (وأقصد هنا تأريخ لبنان الحديث، ولا أتطرق إلى جهد كمال الصليبي العظيم في التاريخ القديم والدراسات التوراتية، فهذا حيز خارج عن اختصاصي أولًا، وهو مجال أعتقد ثانيًا أن كمال الصليبي أبدع فيه عالميًا، وإنجازه العلمي في هذا المجال يفوق بأهميته الإنجاز في مجال الدراسات التاريخية اللبنانية.

نلاحظ من خلال متابعته الدقيقة للمؤرخين اللبنانيين، ولا سيما المؤرخين الموارنة، وتدقيقه برواياتهم، ومقارنة بعضها ببعض، ونقدها من زاوية الزيادة أو النقصان، الأقدمية أو الإضافة، القرب أو البعد، المعقولية أو عدمها، أن كمال الصليبي ينتمي إلى المدرسة الوضعانية التجريبية في التأريخ، وهي المدرسة التي تجعل «الحقيقة» تنطق من خلال نقد كمّ من الوثائق - أي المصادر الأولى وحدها. لكن «الحقيقة» في هذا الحال تظل مرهونة بجهد اكتشاف مزيدٍ من المصادر، وبتوسّع بالمعلومات لا ينتهي. ومن هنا نفهم طول مسار المعرفة التاريخية التجريبية عند كمال الصليبي عندما يقول في شأن التاريخ للبنان: «كنت في السابق.. أتبع غيري في الاعتقاد (...) فلما توسعت معلوماتي (...)»، أي إن معلوماته توسعت عن طريق الاطلاع على المصادر الأولى (الوثائق). فأين يقع أو «يتموضع» الإشكال المعرفي عند كمال الصليبي؟

واجه فرنان بروديل مشكلة التوسع الكمي في الوثائق ومعلوماتها، حين كتابة أطروحته الشهيرة عن المتوسّط، فوجد نفسه أمام كم هائل من المصادر (Les Sources) التي جمعها من أرشيفات

البلدان المتوسطية، كما وجد أن الاشتغال عليها يقتضي عشرين عمرًا من حياته، أو عشرين مؤرخًا من أمثاله[103].

فكيف حلّ هذا الإشكال؟ حلّه عن طريق ما يمكن أن أسميه «ثقافة المفاهيم» التي تساعد على رسم الإطار النظري للموضوع، أي إنه أدخل البُعد الثاني، البُعد المفهومي في الممارسة التأريخية. ولا غرابة في ذلك، فهو من رواد المدرسة التاريخية الفرنسية الجديدة التي تجاوزت المدرسة التاريخية التجريبية المنهجية، ببنائها جسورًا عابرة ما بين الأنظمة المعرفية لعلوم الإنسان والمجتمع. بنى بروديل جسورًا ما بين الاقتصاد وعلم الاجتماع والفلسفة والسياسة والإثنولوجيا والتاريخ الحضاري العالمي المقارن، فأدخل مفهوم **التأريخ للمدى الطويل**، ومفهوم نسبية سرعة الأزمنة التاريخية بتأثير نظرية النسبية، وميّز بين الزمن الجغرافي شبه الثابت (علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية) والزمن الاجتماعي البطيء الوقع والزمن السياسي المتسارع على السطح (التاريخ الحدثي)، فكانت النتيجة إجراء تلك المصالحة الإبيستيمولوجية بين بنيوية الإثنولوجيين لدى ليفي - شتراوس، وبنيوية المؤرخين الجدد (الحوليات) لدى بروديل، فساعد هذا البناء النظري - المفاهيمي في إعادة بناء طبقات ثلاث من الأزمنة التاريخية تقاطعت وتفاعلت في «قرن طويل»، هو القرن السادس عشر المتوسطي، موضوع بردويل الذي جمع فيه ما بين الممارسة التجريبية والبناء النظري والمفاهيمي لهذا القرن.

---

(103) Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2 vols., 4ème éd. (Paris: A. Colin, 1979).

أرجح هنا أن هذا البُعد النظري في الممارسة التأريخية اللبنانية لدى كمال الصليبي، كان غائبًا، أو كان قليل الحضور. وهذا الغياب أدّى في رأيي إلى أن يتأخر كمال الصليبي في اكتشاف نظام الالتزام في الدولة العثمانيــة وانطباقه أيضًــا على جبل لبنــان والإمارات المحلية والأهلية فيه. كان يمكن مثلًا الاطلاع على مفهوم الإقطاع في الإســلام، وهو غير الفيودالية في التاريخ الأوروبي الوســيط، وكان يمكن الاطلاع أيضًا على نظــام التيمار في التاريخ العثماني، فضلًا عن فائــدة المفاهيم الخلدونيــة في العصبية ونشــأة الدولة و«ولاية الطرف» ومفهومي الاســتتباع والولاء مــا بين العصبيات، وكذلك كتب الخراج والأموال والأحكام الســلطانية في الإسلام، قبل أن يكتب كتابه تاريخ الإمارة اللبنانية.

كل هذا كان يمكن أن تشــكل معرفته المسبقة مدخلًا وإطارًا نظريًا لفهــم طبيعة الإمــارة والأمير، لا في جبل لبنــان وحده، بل فــي كل المناطق العربيــة، وقبل انتظــار «التوســع بالمعلومات» الوثائقية اللبنانية أو العثمانية لــدى كلٍ من تلميذيه: عدنان البخيت وعبد الرحيم أبو حســين. فثمة ديناميةٌ جدلية مسرّعة للمعرفة إذا ما اقترن البُعدان في المعرفة: البُعد التجريبي والبُعد المفاهيمي.

هذا، ويمكن الإشــارة، للتدليل على وفــرة المراجع العالمية والعربية العامة في شــأن هذه الموضوعات والمفاهيم، إلى العديد منها، ولا ســيما في ما يتعلق بالملكيــة والأرض وإدارتها وجباية ضرائبها، على سبيل المثال:

- كلود كاهين، في مبحثه عن الإقطاع في الإسلام.

- عبد العزيــز الدوري في أطروحته عــن **التأريخ الاقتصادي في العراق في القرن الرابع الهجري** (صــدرت في أربعينيات القرن العشرين).

- عشــرات الأبحــاث التي قام بهــا الخبراء الفرنســيون في أشكال الملكية الزراعية والســلطة والديموغرافيا في بلاد الشام في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين (جاك ولرس (J. Weulersse)، ولاترون (A. Latron) وآخرون).

هذا فضلًا عن أعمــال مؤرخين أتراك لاحقين، أمثال سنســر ديويتشــيوغلو (Sencer Divitcioglu)، وخليل إينالجيك في أعمالهما المتعددة عن التاريخ الاقتصادي العثماني.

عربيًا ولبنانيًا، وفي إطــار علاقة الصليبي بالآخرين، أجزم بأنه كان على خلق عظيم، وعلى نبل في التعامل الإنســاني كبير، لكن علاقته بالإنجــاز التاريخــي - العربي، وبصورة أخــص بالإنجاز التأريخي اللبناني، ولا ســيما المكتوب بالعربيــة - كانت على ما أرجح ضعيفة، ولا أدري ما الســبب. لعلها جاذبية الثقافة الأميركية الســائدة في أجــواء الجامعــة الأميركيــة ذات الاعتــداد بالذات وبمركزيتها الثقافية وســيادتها ومرجعيتها اللغوية العالمية. مظاهر هذه المركزية تبدو في أكثر مــن مظهر ومجال، وأبرز هذه المظاهر اســتنكاف معظم باحثيها وأســاتذتها بشــكل عام، عن الاستشهاد بمراجع لبنانية وعربية (باللغة العربية)، وإن كانت هذه المراجع لها فضل السبق في الزمن وفي الإنجاز المعرفي.

هذه الظاهرة تنطبق، للأسف، على كمال الصليبي، ولا سيما في كتابه بيت بمنازل كثيرة، إذ لا يمثل في الاستشهاد في سياق الكتاب عمّن أنجز هذه الموضوعة أو تلك من تاريخ لبنان إلا تلامذته.

ومع كل الاحترام والمحبة لتلامذته المؤرخين الذين يستحقون فعلًا كل تقدير، فإن إغفال أسماء مؤرخين لبنانيين بدأوا بالبحث والكتابة منذ سبعينيات القرن الماضي، ثم أضحت كتاباتهم على درجة من العالمية «رغم لغتها العربية»، قد يستدعي بعض الاستغراب، بل إن اختصار دور بعضهم واختزاله في ذهنه بالعبارة اليتيمة التالية «تلامذة دومينيك شوفاليه» قد يستدعي أكثر من استغراب[104].

أستغرب أيضًا إغفال ما أنجزه عادل إسماعيل في أطروحته «نهوض الإقطاعية وأفولها في لبنان (1840 - 1860)»، بالفرنسية والتي صدرت في أواخر الخمسينيات *(Histoire du Liban: Redressement et declin du feodalisme libanais, 1958)*.

خلاصة القول هنا أن لا مشكلة بين مؤرخين محترفين في شأن نظرتهم إلى الماضي، فسواء توصّل هؤلاء إلى حقائق متماثلة أو مختلفة، وسواء توصلوا إلى هذه الحقائق تجريبيًا، أي عبر التوسّع

---

(104) يقول: «ولقد قام كل من دومنيك شفاليه وتلامذته في باريس، وليلى فواز في جامعة هارفرد، ومروان بحيري في الجامعة الأميركية بأبحاث تقدم إيضاحات مهمة حول تطورات جبل لبنان وبيروت في القرن التاسع عشر»، انظر: الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص 209.

التدريجي في الاطلاع على المصادر (كما فعل كمال الصليبي مثلًا) أو عبر استخدام مفاهيم ونظريات اجتماعية وفلسفية مساعدة، فإن مقاربة الحقيقة التاريخية تبقى مسعىً معرفيًا نسبيًا، يقترب أو يصيب أو يبتعد، يتأخر أو يبطئ أو يسرع، غير أن المهم أن لا يُوظّف التاريخ في الصراع السياسي الداخلي الراهن، وأن لا تحتويه أو تسوده النظرة الأنكرونية للأزمنة التاريخية، أي لخلط زمن بزمن آخر، كتأريخ الماضي بمصطلحات الحاضر ومفرداته وصوره، أو كالتعامل مع الحاضر بذاكرة الماضي ومخيالها.

من زاوية الثقافة التاريخية العامة:
وعي التاريخ بصفة مواطن أو بصفة طائفة؟

عندما يدعو كمال الصليبي «اللبنانيين» (هكذا بالجمع)، لتنظيف بيوتهم من «العناكب»، أي من التشوهات التي أدخلتها الطوائف على تواريخها، فإنه لا يفرق - كما يبدو لي - في الدعوة بين «لبنانيين» يُفترض مبدئيًا أنهم مواطنون، وبين «طوائف» يُفترض مبدئيًا أيضًا أنها جماعات دينية أو إثنية وليست جماعاتٍ سياسية أو أحزابًا. فلمن يوجه كمال الصليبي الدعوة، إلى اللبنانيين كمواطنين أم إلى «الطوائف»؟ وبأية صفة، بالصفة الدينية - المذهبية أم بالصفة السياسية؟

أرجح أن كمال الصليبي يذهب مذهب التوجه إلى الطوائف كجماعات، مازجًا بين خصوصياتها الدينية والمذهبية وتطلعاتها السياسية، فيبدو أن التنظيف المرتجى لديه يقوم على معادلة ميثاقية (أيضًا): عروبة تهدئ من غلوها القومي الدمجي، وقد حصل هذا

في رأيه في التجربة اللبنانية وفي التجربة العربية حينما أصبح الاقتناع بالدولة اللبنانية ضرورةً لبنانية وعربية مجمعًا عليها، ولبنانية تحد من المبالغة في تمجيد خصوصيتها ذات الطابع الطائفي - المسيحي.

إذًا، هي استعادة لميثاقية لبنانية نجحت خلال فترة من تاريخ لبنان المعاصر، في باب التوافق السياسي الميثاقي، ثم ما لبثت أن اهتزت بسبب أخطاء ارتُكبت[105]، فهل لهذه الميثاقية حظ نجاح أيضًا في باب «التوافق التاريخي»، أو بتعبير أدق في باب التوافق ما بين التواريخ (تواريخ الطوائف)؟

يبدو لي أن هذه النظرة التي تماثل ما بين التوافق السياسي والتوافق التاريخي، بل التي تجعل من «التوافق التاريخي» شرطًا للتوافق السياسي، تغفل عددًا من المعطيات والحقائق التي لم تؤخذ بعين الاعتبار:

- أول هذه المعطيات ضرورة التفريق بين الطوائف ذات الخصوصيات الدينية والمذهبية من جهة، وبين الطائفيات السياسية من جهة ثانية؛ فهذه الأخيرة تتجسد في زعامات وأحزاب ومؤسسات وسياسات من شأنها تحويل الطائفة من حالة دينية ومذهبية وثقافية إلى حالة كيان سياسي.

- ثاني هذه المعطيات ضرورة التفريق بين الذاكرة التاريخية الجماعية والمعرفة التاريخية. فالذاكرة الجماعية عفوية وأسطورية

(105) انظر فصل «التجربة والخطأ»، في: الصليبي، بيت بمنازل كثيرة.

بطبيعتها وخالطةٌ للأزمنة، بل هي مخزن نفسي جماعي منقصٌ للأخبار والصور أحيانًا أو مُضيف لها أحيانًا أخرى، مزين أو مشوه. والزينة والتشويه، كما التحسين أو التقبيح، كلها رتوش تنشأ عبر الزمن، وبفعل وطأة الحدث الراهن واستفزازاته وتحدياته واستدعاءاته التي لا تكتفي بأن يكون البشر فاعلين في الحاضر، بل مُغيّرين أيضًا للماضي، أكان باتجاه تقبيحه أم باتجاه تحسينه، تثويره أم تهدئته بحسب حركة الجدل والصراع بين القوى التي تتلبّس الهويات المختلفة. هذا في حين تنحو المعرفة التاريخية المحققة (العلمية) نحو الانفصال النسبي عن الذاكرة لتصبح هذه الأخيرة وبالتدرج النسبي جزءًا من اشتغال العقل التاريخي الناقد لها (للذاكرة).

الملاحظ هنا أن سؤال السياسة يبقى في خضم هذا «الشيء» الملتبس بين الطائفة والطائفية، وبين الذاكرة والتاريخ، وبين الحقيقة والأسطورة، صامتًا أو مغيبًا. يُبرز لنا كمال الصليبي «حقائقه التاريخية»، ويقدّم تمنياته ونصائحه للبنانيين الذين يجب أن يعلموا «كيف أصبحوا لبنانيين منذ العام 1920»، ويحذرهم في حال لم يفعلوا ذلك من أنهم سيظلون «عشائر وقبائل».

حسنًا، لكن أين هو سؤال السياسة الذي يتجنبه كمال الصليبي: من هو المسؤول عن التجهيل والتشويه وبناء بيوت العناكب، أو إدخالها إلى منازل اللبنانيين؟ أهو لاهوت الطوائف أم علم كلامها أو فقهها؟ أم سياسيوها، ومن هم؟ أهو تاريخ المِلل والسلطنات والعائلات الذي ساد خلال قرون ماضية، أم هو تاريخ نظام سياسي

حديث ومعاصر وأشكال محددة من ممارسة السلطة وتوزيع الثروة وسياسات زبونية محددة في الاقتصاد والتنمية والتعليم...إلخ؟

أسـئلة غائبة أو مغيبة، لكن ما يفصح عنه التفكير التاريخي عند كمال الصليبي، أنه يراهن على التفريق بين السياسة والتاريخ، جاعلاً نظافة البيت الأول (التاريخ) شرطًا لسلامة السياسة وصحتها. وقياسًا على هذا المنطق، يصبح شرط «تنظيف الماضي» شرطًا لنظافة الحاضر.

يبدو لي - ومهما يكن من أمر منطقية هذا التفكير - شكليًا - أن الهرم التاريخي مقلوب هنا على رأسه. فما ينبغي طلبه ليس تنظيف بيوت الطوائف (أي تواريخها) ليستقيم أمر الدولة - الوطن، بل تنظيف السياسات أولًا بالبرامج والخطط لبناء دولة - وطن، وتنشئة مواطن منفتح على كل المعارف وعلى كل الثقافات، ومتفهم خصوصيات الطوائف الدينية وذاكرتها التاريخية.

عبثًا حاولت التجارب التي يحكي الصليبي حكاياتها في كتابه بيت بمنازل كثيرة أن تنظف البيت المنشود، لأنها انطلقت جميعها في رأيي من الدائرة المغلقة: دائرة الطوائف المستدخلة في الذاكرة الجماعية التي صنعتها الطائفيات السياسية عبر مؤسساتها و«مؤرخيها» وإخبارييها وسياسييها. وأرى عبثًا تنظيف الصورة بسياسات طائفية، أي بسياسات غير نظيفة.

الواقع أن سياسات الحاضر هي الفاعل الأول في سياسات العلم والثقافة والبحث والتربية والتثقيف، وفي التأسيس لبيئة علمية

حاضنة ومشـــجعة لإعادة النظر في التاريخ، لدرســـه والتنقيب فيه والحفر في طبقاته لا عبر نزع قشـــرة ما علـــق به من خيوط عناكب طائفية فحسب، بل عبر كشـــف حُجُب وأقنعة طائفية وغير طائفية، بل أيضًـــا أيديولوجية ذات أنســـجة قومية أو ماركســـية أو ليبرالية. عندها، ومـــع البيئة العلميـــة الحاضنة، لا يحتاج العمل السياســـي ولا السياســـات وبرامجها، إلى تاريخ تجري «أسطرته» أو تشويهه لمصلحة حزب أو كيان طائفي سياســـي، كما أنه لا يحتاج إلى دين يجري استخدامه في عملية الاســـتقواء السياسي. ذلك أن استخدام التاريخ كصور محفزة ومستثيرة لذاكرة جماعية طائفية راهنة، يماثل تمامًا استخدام الدين في الاستقواء السياسي.

لذا، تبدو مطالبة الطوائف بتنظيف تواريخها بمعزلٍ عن علمنة السياســـة ومدنيتها وكأنها الدوران في الحلقـــة المفرغة، وفي حال كمال الصليبي كأنها مطالبة «حكيم» معتزل ومســـتقيل من السياسة واسى نفسه وواســـى أمثالنا ممن اعتزلوا السياســـة فشلًا أو تعبًا أو يأسًـــا، ولكن ليس «حكمةً». ذلك أن كما لبيـــت الحكمة أو لبيت الله منازل، فإن للتاريخ أيضًا أبوابًا ومنازل. وباب تنظيفه ليس باب الطوائف، ، بل إن الباب والمنزل هما سياســـات حكيمة تنشد بناء دولة - وطن، ودولة مواطنيـــن. عندها لا يهم إن اختلفنا في الثقافة التاريخيـــة العامة حول صورة فخر الدين أهـــو أمير وطني أم ملتزم ضرائب؟ فكما توصّل كمال الصليبي تدريجيًا وعبر البحث العلمي المتراكم إلى حقيقـــة تقول إن فخر الدين ليـــس إلا ملتزم ضرائب وكان غيره قد سبقه إلى ذلك، فإن المعرفة التاريخية يمكن أن تكون حرّة ومفتوحة على كل الأبواب، ومستضافة في كل «المنازل». ليس

الماضي سجنًا للسياسة أو راســمًا لها، وليست هي نتاجه الحتمي، وليســت الذاكرة الجماعية تاريخًا ثابتًا، وإنما هي جزء من التاريخ متغير ومتحوّل، وصانع التاريخ ليس الماضي، وإنما هو سياساته في الحاضر.

المراجع

1 - العربية

كتب

آل صفا، محمد جابر. **تاريخ جبل عامل**. بيروت: [د. ن.، د. ت.].

أبعاد القومية اللبنانية = *Les Dimensions du nationalisme libanais*. الكسليك، لبنان: جامعة الروح القدس، 1970. (محاضرات جامعة الروح القدس)

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **المقدمة**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.].

أبو صالح، عباس وسامي مكارم. **تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي**. بيروت: المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، [د. ت.].

الأمين، حسن [وآخرون]. **من دفتر الذكريات الجنوبية**. 2 ج. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1981-1984.

الأمين، محسن عبد الكريم. أعيان الشيعة. حقّقه وأخرجه حسن الأمين. 56 ج. بيروت: دار التعارف، 1963.

بنوت، جهاد. حركات النضال في جبل عامل. قدم له وجيه كوثراني. بيروت: دار الميزان، 1993.

بولس، جواد. لبنان والبلدان المجاورة. ط 2 منقحة ومصححة من المؤلف. بيروت: مؤسسة بدران وشركاه، 1973.

بيهم، محمد جميل. العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب: دراسة تستعرض دور العرب والترك في تنازع العالم على السيادة وتتناول أوضاعهما في العصر الحاضر. بيروت: المطبعة الوطنية، 1957.

______. عروبة لبنان: تطورها في القديم والحديث. بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، 1969.

______. قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور. 2 ج في 1 مج. بيروت: مطبعة الكشاف، 1948-1950.

جب، هاملتون وهارولد بوون. المجتمع الاسلامي والغرب. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى؛ مراجعة أحمد عزت عبد الكريم. 2 ج. القاهرة: دار المعارف، 1971. (مكتبة التاريخ العربي الحديث)

الدوري، عبد العزيز. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. بيروت: دار الطليعة، 1969.

رافق، عبد الكريم. العرب والعثمانيون، 1516-1916. دمشق: مكتبة أطلس، 1974.

رستم، أسد. مصطلح التاريخ: وهو بحث في نقد الأصول وتحري الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها وفي ما يقابل ذلك في علم الحديث. ط 2. صيدا: المكتبة العصرية، [د. ت.].

زريق، قسطنطين. نحن والتاريخ: مطالب وتساؤلات في صناعة التأريخ وصنع التاريخ. ط 2. بيروت: دار العلم للملايين، 1963.

الزين، علي. للبحث عن تاريخنا في لبنان. بيروت: [المؤلف]، 1973.

السودا، يوسف. تاريخ لبنان الحضاري. ط 2. بيروت: دار النهار، 1979.

سويد، ياسين. التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين. 2 ج. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980-1985.

ج 1: الإمارة المعنية، 1515-1697.

شرارة، وضاح. في أصول لبنان الطائفي خط اليمين الجماهيري. بيروت: دار الطليعة، 1975.

الشـهابي، حيدر أحمـد. لبنان في عهـد الأمراء الشـهابيين: وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسـان في أخبار أبناء الزمان. عني بضبطه وتعليق حواشـيه ووضع مقدمته وفهارسه أسـد رسـتم وفؤاد أفرام البسـتاني. 3 ق. بيروت: الجامعة اللبنانية، 1969. (منشورات الجامعة اللبنانية. قسم الدراسات التاريخية؛ 17)

ق 1: لبنان والأقطار المجاورة في القرن الثامن عشر.

الصلح، عادل. سـطور من رسـالة: تاريخ حركة اسـتقلالية قامت في المشرق العربي سـنة 1877. بيروت: دار العلم للملايين، 1966.

الصليبي، كمـال. بيت بمنازل كثيرة: الكيـان اللبناني بين التصور والواقـع. ترجمـة عفيف الـرزاز. بيروت: مؤسسـة نوفل، 1990.

ضاهر، مسـعود. الجـذور التاريخية للمسـألة الطائفيـة اللبنانية، 1697-1861. بيـروت: معهـد الإنمـاء العربـي، 1981. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي)

طربين، أحمـد. التاريخ والمؤرخون العرب فـي العصر الحديث: دراسـة عن حركة التأليف التاريخي في أقطار الوطن العربي. دمشق: مطبعة الانشاء، 1970.

فارس، وليد. التعددية في لبنان. [د. م.: د. ن.]، 1977.

فرحات، هاني. **الثلاثـي العاملي في عصر النهضة: الشـيخ أحمد رضا، الشـيخ سـليمان ضاهر، محمد جابر آل صفا**. بيروت: الدار العالمية، 1981.

كرد علي، محمد. **خطط الشام**. 6 ج في 1 مج. ط 2 مصححة بقلم المؤلف. بيروت: دار العلم للملايين، 1949 - 1971.

كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية - السياسـية في جبل لبنان والمشـرق العربـي، 1860 - 1920**. ط 3. بيـروت: معهد الإنماء العربي، 1980.

ــــــ. **بلاد الشـام في مطلع القرن العشـرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشـروع الصهيوني، قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية**. ط3 مزيدة ومنقحة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

ــــــ. **السـلطة والمجتمع والعمل السياسـي، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**. ط 3. القاهرة: مكتبة مصطفى البابى الحلبي، 1973.

محمـد، محمد عبد الجـواد. **ملكية الأراضي في ليبيـا في العهود القديمة والعهد العثماني**. القاهرة: جامعة القاهرة؛ دار الاتحاد العربي للطباعة؛ الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف، 1974.

مكي، محمد علي. لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، 635-1516. ط 2. بيروت: دار النهار، 1979.

مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936: مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذ عام 1920 إلى عام 1936. تقديم ودراسة حسان علي حلاق. بيروت: الدار الجامعية، 1983.

النقاش، زكي. أضواء توضيحية على تاريخ المارونية. بيروت: دار لبنان، 1970.

هارون، جورج. هل توحّد لبنان مع فخر الدين المعني الثاني؟. بيروت: [د. ن.]، 1977. (القضية اللبنانية؛ 19)

دوريات

بخيت، محمد عدنان. «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، 885-1088/ 1480-1977.» الأبحاث (بيروت): العدد 28، 1980.

الفكر العربي: كانون الثاني/ يناير 1980.

رسالة وأطروحة

بسام، محمد. «الاتجاهات السياسية في جبل عامل، 1918-1926.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1983).

شـــمس الدين، محمد علـــي. «الاتجاه الإصلاحي الإســـلامي في فكر السيد محمد محســـن الأمين.» (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الأول، قسم التاريخ، 1983).

مؤتمر

المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشـــام، جامعة دمشـــق، دمشق، 27/11/1978 - 3/12/1978.

2 - الأجنبية

Books

Albertini, Mario [et al.]. *L'Idée de nation*. Paris: Presses universitaires de France, 1969. (Annales de philosophie politique; 8)

Aouad, Ibrahim. *Le Droit privé des Maronites au temps des émirs Chihab (1697-1841), d'après des documents inédits: Essai historique et critique*. Préfaces par Edouard Lambert et Paul Roubier. Lyon: impr. Bosc frères, M. et L. Riou; Paris: libr. Paul Geuthner, 1933.

Braudel, Fernand. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*. 2 vols. 4ème éd. Paris: A. Colin, 1979.

Buheiry, Marwan R. (ed.). *Intellectual Life in the Arab East, 1890-1939*. Beirut: American University of Beirut, Faculty of Arts and Sciences, 1981.

Cardon, Louis. *Le Régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban*. préface de M. Edmond Philippar. Paris: Libr. du Recueil Sirey, 1932.

Chevallier, Dominique. *La Société du mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*. Paris: P. Geuthner, 1971. (Bibliothèquc archéologique et historique; 91)

Hoyek, Elias. *Les Revendications du liban: Mémoires de la délégation libanaise a la conférence de la paix*. Paris: [s. n.], 1919.

Ismail, Adel. *Histoire du Liban, du XVIIe siècle à nos jours*. 2 vols. Paris: Adrien Maisonneuve, 1955-1959.

vol. 1: *Le Liban au temps de Fakhred-Din II (1590-1633)*.

Karpat, Kemal H. *Social Change and Politics in Turkey: A Structural-Historical Analysis*. Leiden: Brill, 1973. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East)

Khairallah, K. T. *La Syrie: Territoire, origines ethniques et politiques: Evolution: Esquissess: La Vie social et litteraire, la vie politique en Syrie et au Liban*. Paris: Leroux, 1912. (Revue du monde musulman)

Khazen, Philippe. *Perpétuelle indépendance legislative et judiciaire du Liban depuis la conquete Ottomans en 1516*. Jounié, Liban: [s. n.], 1910.

Lammens, Henri. *La Syrie: Precis historique*. 2 vols. Beyrouth: Impr. catholique, 1921.

Latron, André. *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale*. Beyrouth: Impr. Estholique, 1936. (Mémoires de l'institut francais de Damas, étude d'économie sociale)

Marseilles, Chambre de Commerce. *Congres francais de la Syrie*. 5 vols. Paris: Champion, 1919.

vol. 5: P. Masson, *Elements d'une bibliographie francais de la Syrie*.

Moutran, Nadra. *La Syrie de demain*. 4ème éd. Paris: Plon, 1916.

Noujaim, Paul. *La Question du Liban: Etude d'histoire diplomatique et le droit international*. Paris: A. Rousseau, 1908.

———. ———. 2ème éd. Jounié, Liban: F. Biban, 1961.

Polk, William R. and Richard L. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East; the Nineteenth Century*. Chicago: University of Chicago Press, [1968]. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no. 1)

Samné, Georges. *La Syrie: Avec 30 photographies et 6 cartes hors texte.* Préface de Chekri Ganem. Paris: Editions Bossard, 1921.

Temimi, Abdeljelil. *Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey, 1830-1837.* Tunis: Revue d'histoire maghrébine, 1978. (Publications de la «Revue d'histoire maghrébine»; 1)

Touma, Toufic. *Paysans et institutions féodales chez les Druses et les Maronites du Liban du XVIIe siècle à 1914.* 2 vols. Beyrouth: Université libanaise, 1971-1972. (Publications de l'université libanaise. Section des études historiques; 21)

Weulersse, Jacques. *Paysans de Syrie et du Proche-Orient.* Paris: Gallimard, 1946. (Paysan et la terre)

Periodicals

Salibi, Kamal S. «The Lebanese Emirate, 1667-1841.» *Al-Abhath*: no. 20, September 1967.

Sunar, Ilkay. «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation.» *Annales: Histoire, Sciences Sociales*: vol. 35, nos. 3-4: *Recherches sur L'Islam: Histoire et Anthropologie*, Mai - Aout 1980.

فهرس عام

- ب -

- ت -

- غ -

- ف -

- ق -

- ن -

هذا الكتاب

في هذا الكتاب متابعة لأنماط من الكتابات في التاريخ اللبناني تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الآتية:

- تصورات بعض المؤرخين اللبنانيين المنتمين إلى طوائفهم.
- خصوصيات المراحل التاريخية المعاصرة لنشأة الدولة اللبنانية.
- المرجعيات النظرية والأيديولوجية للكتابة التاريخية.

انطلاقًا من هذه المتغيرات، يدرس الكتاب مسارًا جامعًا لهذه المتغيرات بدءًا من فرضية لبنان–الملجأ التي أطلقها هنري لامنس وتبناها جواد بولس، وانتهاءً بالمأزق الذي توقفت عنده محاولات كمال الصليبي، فانتهت إلى اليأس من تنظيف "بيوت العناكب". يدرس الكتاب هذا المسار من زاوية مفهومية ووظيفية للكتابة التاريخية اللبنانية، خلاصتها: إن مقاربة الحقيقة التاريخية تبقى مسعًى معرفيًا نسبيًا، يقترب أو يصيب أو يبتعد، يتأخر أو يبطئ أو يسرع في خضم السجالات الطائفية حول تاريخ لبنان، غير أن المهم أن لا يوظف التاريخ في الصراع السياسي الداخلي الراهن من خلال هشاشة الذاكرات الجماعية وعلاقتها بالزمن التاريخي، وأن لا تحتويه النظرة الأنكرونية للأزمنة التاريخية، كالتأريخ للماضي بمصطلحات الحاضر ومفرداته وصوره، أو كالتعامل مع الحاضر بذاكرة الماضي ومخيالها وإسقاطاتها.

السعر: 6 دولارات

ISBN 978-9953-0-2931-3

9 789953 029313